

Distr.: General
24 November 2010
Arabic
Original: English

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية*

[٩ آذار/مارس ٢٠١٠]

* وفقاً للمعلومات المحالة إلى الدول الأطراف فيما يتعلق بتجهيز تقاريرها، لم تُحرر هذه الوثيقة رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١٣٨-١	أولاً - معلومات عامة
٣	١	ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة
٦	١٣٨-٢	باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني
٣٧	٢٣٣-١٣٩	ثانياً - الإطار القانوني العام الذي تتوافر داخله حماية حقوق الإنسان
٣٧	١٤٣-١٣٩	ألف - قبول معايير حقوق الإنسان الدولية
٣٨	٢٠٥-١٤٤	باء - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
٤٩	٢٣٢-٢٠٦	جيم - الإطار الذي يتوافر داخله النهوض بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني
٥٥	٢٣٣	دال - عملية رفع التقارير على الصعيد الوطني
٥٦	٢٤٥-٢٣٤	ثالثاً - معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة

أولاً - معلومات عامة

ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة

١ - ترد فيما يلي معلومات إحصائية أساسية تستند إلى أحدث الأرقام المتاحة عن المملكة المتحدة:

المملكة المتحدة^(١)

السكان	
الحجم ^(٢)	٦٠٩٧٥٣٠٠
نسبة النمو عن السنة السابقة ^(٣)	٠,٦٤ في المائة
الكثافة ^(٤) (عدد الناس لكل كيلومتر مربع)	٢٥٠
عدد الرجال بالنسبة لكل ١٠٠ امرأة ^(٥)	٩٦
المجموعات الإثنية ^(٦)	بيض (٩٢,١ في المائة)، مختلطون (١,٢ في المائة)، آسيويون خالصون أو آسيويون بريطانيون (٤,٠ في المائة)، سود أو سود بريطانيون (٢,٠ في المائة)، صينيون (٠,٤ في المائة)، مجموعات إثنية أخرى (٠,٤ في المائة). (نيسان/أبريل ٢٠٠١)
نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة ^(٧)	١٨,٠ في المائة
نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة ^(٨)	١٦,٠ في المائة
نسبة السكان في المناطق الحضرية ^(٩)	٧٩,٧ في المائة (نيسان/أبريل ٢٠٠١)

(١) Figures are for 2007 or mid-2007 unless otherwise stated

(٢) Mid-2007 population estimates, Office for National Statistics

(٣) Mid-2007 population estimates, Office of National Statistics

(٤) Mid-2006 population estimates, Office for National Statistics

(٥) Mid-2007 population estimates, Office of National Statistics

(٦) Census, April 2001, Office for National Statistics. ووفقاً لأرقام "تجريبية" أحدث عهداً نشرها مكتب الإحصاءات الوطنية (Office for National Statistics) كان توزيع سكان إنكلترا في منتصف ٢٠٠٤ كما يلي: بيض (٨٩,٥ في المائة)، مختلطون (١,٥ في المائة)، آسيويون أو آسيويون بريطانيون (٥,١ في المائة)، سود أو سود بريطانيون (٢,٦ في المائة)، صينيون (٠,٦ في المائة)، مجموعات إثنية أخرى (٠,٦ في المائة).

(٧) Mid-2006 population estimates, Office for National Statistics

(٨) Mid-2006 population estimates, Office for National Statistics

(٩) Census, April 2001, Office for National Statistics. باستخدام التصنيف الحضري/الريفي لعام ٢٠٠٤. علماً بأن هذه الأرقام تتعلق ببريطانيا العظمى (إنكلترا وويلز واسكتلندا) فقط.

السكان	
الديانة ^(١٠)	مسيحيون (٧١,٩ في المائة)، بدون ديانة (١٥,١ في المائة)، دون ديانة معلنة (٧,٨ في المائة)، مسلمون (٢,٨ في المائة)، هندوس (١,٠ في المائة)، سيخ (٠,٦ في المائة)، يهود (٠,٥ في المائة)، بوذيون (٠,٣ في المائة)، أي ديانة أخرى (٠,٣ في المائة) (نيسان/أبريل ٢٠٠١)
معدل وفيات الرضع - عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة لكل ١٠٠٠ مولود حي ^(١١)	٥٤,٨
معدل المواليد ^(١٢)	٧٧٢٢٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٧ (١٢,٧ لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان)
معدل الوفيات ^(١٣) - لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان	
الذكور	٩,١
الإناث	٩,٦
العمر المتوقع ^(١٤) عند الولادة	
ذكور	٧٧,٢
إناث	٨١,٥
معدل الخصوبة ^(١٥) - عدد الأطفال للمرأة الواحدة	١,٩
متوسط حجم الأسرة المعيشية ^(١٦)	٢,٤ نسمة لكل أسرة معيشية (نيسان/أبريل ٢٠٠١)
الناتج المحلي الإجمالي ^(١٧)	١,٤ تريليون جنيه إسترليني
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٢٢٩٩٢,٩١ جنيه إسترليني
التضخم ^(١٨)	٣,٠ في المائة

(١٠) *Census, April 2001, Office for National Statistics*. علماً بأن هذه الأرقام تتعلق ببريطانيا العظمى (إنكلترا وويلز واسكتلندا) فقط.

(١١) *Population Trends 134 (2008), Office of National Statistics*

(١٢) *Population Trends 134 (2008), Office of National Statistics*

(١٣) *Population Trends 134 (2008), Office of National Statistics*. الأرقام عن إنكلترا وويلز فقط.

(١٤) *Population Trends 134 (2008), Office of National Statistics*

(١٥) *Population Trends 134 (2008), Office of National Statistics*, يلاحظ أن هذه الأرقام عن إنكلترا وويلز فقط.

(١٦) *Census, April 2001, Office of National Statistics*

(١٧) *C UK GDP for 2007, Office of National Statistics*

(١٨) *Consumer Price Index (CPI), Office for National Statistics, January 2009*

السكان

العجز/الفائض الحكومي ^(١٩)	٧٨ بليون جنيه إسترليني (٥,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)
الدين الحكومي ^(٢٠)	٧٥٠,٣ بليون جنيه إسترليني (٥٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)
معدل الاستخدام ^(٢١)	٧٤,١ في المائة (٢٩,٣٦ مليون نسمة) (حزيران/يونيه - آب/أغسطس ٢٠٠٧)
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ^(٢٢)	٩٩ في المائة (٢٠٠٩)

مؤشرات بشأن النظام السياسي

المؤشر	القيمة
عدد الأحزاب السياسية المعترف بها على الصعيد الوطني	١٢٥ حزباً سياسياً (بالإضافة إلى مرشحين مستقلين) ^(٢٣)
نسبة السكان المؤهلين للتصويت	متوسط نسبة المسجلين يبلغ ٩١ في المائة ^(٢٤)
نسبة السكان غير المواطنين المسجلين في قوائم الناخبين	نسبة عدم التسجيل تبلغ حوالي ٨-٩ في المائة
عدد الشكاوى المقدمة بشأن إجراء الانتخابات، بحسب نوع المخالفة المزعومة للإجراءات القانونية	عريضتا دعوى تم تقديمهما في الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٥ ^(٢٥)
الأصوات بالمقارنة مع عدد المقاعد في الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٥	حزب العمل ٣٥,٣ في المائة و٣٥٦ مقعداً (٥٥ في المائة)، وحزب المحافظين ٣٢,٣ في المائة و١٩٨ مقعداً (٣١ في المائة)، وحزب الليبراليين الديمقراطيين ٢٢,١ في المائة و٦٢ مقعداً (١٠ في المائة)، وأحزاب أخرى ١٠,٣ في المائة و٣٠ مقعداً (٤ في المائة).
النسبة المئوية للنساء في البرلمان	١٢٨ عضوة برلمان منتخبة. أقل بالكاد من ٢٠ في المائة من جميع أعضاء البرلمان ^(٢٦) .

(١٩) .UK Government Debt and Deficit, Office for National Statistics, December 2008

(٢٠) .UK Government Debt and Deficit, Office for National Statistics, December 2008

(٢١) .Labour Market Statistics, Office for National Statistics, December 2008

(٢٢) .CIA World Factbook, 5 March 2009

(٢٣) .As contested at 2005 General Election

(٢٤) ٤٤٧٧٥١٨٥ نسمة من سكان يبلغ عددهم زهاء ٦٠,٦ مليون نسمة. وينص حق الانتخاب الدستوري في المملكة المتحدة على أن بوسع من بلغ من العمر ١٨ سنة من المواطنين البريطانيين والمواطنين الأيرلنديين القاطنين في المملكة المتحدة ومواطني الكومنولث الذين يقطنون في المملكة المتحدة بصفة قانونية أن يصوتوا في جميع الانتخابات. ويستطيع مواطنو الاتحاد الأوروبي القاطنين في المملكة المتحدة أن يصوتوا في انتخابات البرلمان الأوروبي والانتخابات المحلية.

(٢٥) كانت العريضتان متعلقان بنظام التسجيل بالبريد وقد تم رفض/شطب كلتا العريضتين.

المؤشر	القيمة
نسبة الانتخابات الوطنية ودون الوطنية التي أجريت في حدود الجدول الزمني الذي ينص عليه القانون	كلها (١٠٠ في المائة)
متوسط عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الوطنية ودون الوطنية بحسب الإدارات التي نقلت إليها السلطة	برلمان المملكة المتحدة: ٦١،٤ في المائة (٢٠٠٥)، ٥٩،٤ في المائة (٢٠٠١)، ٧١،٤ في المائة (١٩٩٧)
	جمعية آيرلندا الشمالية: ٦١ في المائة (٢٠٠٥)، ٥٩ في المائة (٢٠٠١)، ٧٢ في المائة (١٩٩٧) ^(٢٧)
	البرلمان الاسكتلندي: ٥٢ في المائة (٢٠٠٧)، ٤٩ في المائة (٢٠٠٣)، ٥٨ في المائة (١٩٩٩) ^(٢٨)
	الجمعية الويلزية: ٤٣،٧ في المائة (٢٠٠٧)، ٤٦ في المائة (١٩٩٩) ^(٢٩)

باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني

١- الحكم

٢- لا يقوم نظام الحكم البرلماني في المملكة المتحدة على دستور مدون، وإنما هو نظام نتج عن تطور تدريجي تحقق على مدى عدة قرون. وجوهر النظام القائم حالياً، كما كان قائماً لأكثر من قرنين، يتمثل في أن الزعماء السياسيين للهيئة التنفيذية هم أعضاء في الهيئة التشريعية ومسؤولون أمام جمعية منتخبة هي مجلس العموم الذي يتألف من أعضاء منتخبين عن الدوائر الانتخابية في إنكلترا واسكتلندا وويلز وآيرلندا الشمالية. ويتوقف استمرار الحكومة في الحكم على تأييد الغالبية في مجلس العموم إذ عليها أن تواجه انتقادات واعية وعلنية من جانب معارضة قادرة على أن تخلفها كحكومة فيما لو قرر الناخبون ذلك.

٣- يتألف برلمان المملكة المتحدة من ثلاثة مكونات - الملكة ومجلسا البرلمان (مجلس اللوردات ومجلس العموم المنتخب) - وهي مكونات منفصلة ظاهرياً. وتقوم هذه المكونات على مبادئ مختلفة ولا تجتمع إلا في مناسبات ذات أهمية رمزية مثل التتويج أو الافتتاح الرسمي للبرلمان حيث تدعو الملكة مجلس العموم إلى مجلس اللوردات. على أن البرلمان، باعتباره جهاز

(٢٦) في الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٥.

(٢٧) عدد الناخبين في الانتخابات العامة الثلاثة الأخيرة.

(٢٨) عدد الناخبين في الانتخابات العامة الثلاثة الأخيرة.

(٢٩) عدد الناخبين في الانتخابين العامين الأخيرين.

صنع القوانين في الدولة، يعتبر هيئة اعتبارية لا تستطيع سن تشريع ما، فيما عدا استثناءات معينة (انظر أدناه) إلا بموافقة جميع مكوناته.

٤- وحدد قانون البرلمان الصادر في عام ١٩١١ الحد الأقصى لمدة ولاية البرلمان بخمس سنوات، وإن كان يمكن حله وإجراء انتخابات عامة قبل انقضاء مدته الكاملة. ولأن البرلمان لا يخضع لذلك النوع من القيود القانونية التي تخضع لها الهيئات التشريعية في البلدان التي لديها دساتير مدونة رسمياً، فإن لديه مطلق حرية التشريع كما يشاء؛ وللقيام بصفة عامة بسن أي قانون أو إلغائه أو تعديله؛ وبإجازة ما كان غير مشروع في الماضي وإلغاء ما كان مشروعاً وقت إصداره وجعله موجباً للعقاب، ومن ثم مخالفة ما استقرت عليه أحكام المحاكم العادية؛ وإلغاء اتفاقيات سارية أو تحويل اتفاقية إلى قانون ملزم.

٥- على أن البرلمان لا يؤكد سيادته بهذه الطريقة في الحياة العملية. ذلك أن أعضاءه يضعون نصب أعينهم القانون العام الذي تطور عبر القرون، وقد اعتادوا التصرف وفقاً للسوابق والأعراف المقررة. هذا فضلاً عن أن كلا المجلسين حساس للرأي العام، ورغم أنه لا يجوز التنازع في المحاكم القانونية في صحة قانون برلماني أو على النحو الواجب وأصدر ونشر من جانب الهيئة المختصة، فليس من المرجح أن يصدر أي برلمان قانوناً يعلم أنه لن يحظى بتأييد عام. فنظام حكومة الأحزاب في بريطانيا يكفل سن البرلمان للتشريعات وهو مدرك لمسؤوليته تجاه الناخبين.

(أ) التاج والبرلمان

٦- دستورياً، يتوقف الوجود القانوني للبرلمان على ممارسة التاج لسلطاته (وهي بوجه عام مجموعة من السلطات المتبقية في أيدي التاج). على أن سلطات التاج إزاء البرلمان تخضع لقيود وتغييرات بموجب العملية التشريعية وتُمارَس دائماً من خلال وزراء مسؤولين أمام البرلمان وممشورهم.

٧- والملكة، بصفتها "الرئيس" الديني للكنيسة الرسمية في إنكلترا، هي التي تقوم، بناء على مشورة رئيس الوزراء، بتعيين رؤساء الأساقفة والأساقفة. وبعضهم يشكل جزءاً من مجلس اللوردات بوصفهم "اللوردات رويين". والملكة، بصفتها "مصدر الشرف"، تمنح الألقاب (بناء على توصية من رئيس الوزراء الذي يلتمس عادة آراء الآخرين)؛ وهكذا يتم تعيين "اللوردات الدينيين" الذي يشكلون الجزء المتبقي من مجلس اللوردات بإرادة ملكية؛ ويمكن زيادة عددهم في أي وقت.

٨- ويدعى البرلمان للانعقاد بمرسوم ملكي، وتفرض الملكة دورته (توقف جلساته إلى حين انعقاد الدورة القادمة) وتحله. وفي بداية كل دورة جديدة، تفتح الملكة البرلمان شخصياً. وفي الجلسة الافتتاحية، تقوم الملكة بإلقاء خطاب أمام اللوردات والنواب المجتمعين؛ ويقوم

الوزراء بصياغة الخطاب الذي تلقيه الملكة، والذي يحدد إطار سياسة الحكومة بوجه عام والبرنامج التشريعي المقترح للدورة.

٩- وموافقة التاج شرط أساسي قبل أن يسري أي قانون: ويقوم رئيسا المجلسين في الوقت الحالي عادة بإعلان الموافقة الملكية على مشاريع القوانين أمام البرلمان. وللتاج الحق في أن يُستشار، والحق في أن يشجع والحق في أن يحذر؛ أما حق الاعتراض على التشريعات فلم يعد معمولاً به منذ وقت طويل.

(ب) الدورات البرلمانية

١٠- تنقسم فترات انعقاد البرلمان إلى دورات. وتستغرق كل دورة عادة عاماً واحداً، وتنتهي عادة بفض الدورة، وإن كان يمكن أن تُنهي بحل البرلمان. وخلال انعقاد الدورة، يجوز لأي من المجلسين أن يؤجل جلساته، بناء على اقتراح منه، لأي تاريخ يشاء.

١١- ويتم فض الدورة عادة في نهايتها بإعلان باسم الملكة في مجلس اللوردات إلى كلا المجلسين ويسري إلى تاريخ محدد. ويجوز إرجاء التاريخ المعين للدورة الجديدة أو تقديمه بمرسوم لاحق. وفض الدورة يترتب عليه في نفس الوقت إنهاء جميع المسائل البرلمانية تقريباً. وهذا يعني سقوط جميع مشاريع القوانين العامة التي لم تستكمل في فترة الدورة، وبذلك ينبغي إعادة تقديمها في الدورة التالية ما لم يتم التخلي عنها.

١٢- ويُحل البرلمان عادة بمرسوم إما في نهاية فترة ولايته التي مدتها خمس سنوات أو عندما تطلب الحكومة حله قبل انقضاء مدته. وجرت الممارسة الحديثة على أن تُكفل استمرارية البرلمان بأن يأمر نفس المرسوم الذي يحل البرلمان القائم بتوجيه دعوة إلى إجراء انتخابات لبرلمان جديد ويعلن التاريخ الذي ينعقد فيه البرلمان الجديد.

١٣- ولا يؤثر تأجيل جلسات البرلمان على المسائل التي لم تستكمل. ذلك أنه يمكن التعجيل بإعادة اجتماعه (إذا كان يقصد بفترة التأجيل أن تمتد لأكثر من ١٤ يوماً). بمرسوم ملكي، أو بناء على إشعار عاجل بموجب السلطات المخولة لكل من رئيسي المجلسين فيما لو اقتضت مصالح الجمهور ذلك.

(ج) نقل السلطات

١٤- أنشئت في المملكة المتحدة حكومة مفوضة بالصلاحيات في أعقاب استفتاءات حسمت بالأغلبية البسيطة في ويلز واسكتلندا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وفي آيرلندا الشمالية^(٣٠) في أيار/مايو ١٩٩٨. وفي عام ١٩٩٩، بدأ البرلمان الاسكتلندي والجمعية الوطنية لويلز وجمعية آيرلندا الشمالية ممارسة سلطاتها. ويتمثل الغرض من نقل السلطة في إضفاء الطابع اللامركزي على السلطة؛ والتمكين من صنع قرارات تنفيذية بشأن أمور (مثل

(٣٠) في أعقاب اتفاق بلفاست في نيسان/أبريل ١٩٩٨.

الصحة والتعليم والبيئة) تمت إحالتها إلى الهيئات التشريعية والإدارات المفوضة بالسلطة. ويبقى برلمان المملكة المتحدة صاحب السيادة ويحتفظ بالحق في التشريع بشأن جميع الأمور، سواء كانت مفوضة أو مستبقاة (مثل الدفاع والأمن القومي والشؤون الخارجية)، إلا أنه اختار ألا يفعل ذلك بالنسبة إلى الأمور المفوضة بدون أن يلتمس أولاً موافقة الهيئات التشريعية الوثيقة الصلة أو المشرعين المعنيين الذين نقلت إليهم السلطة.

١٥- وبموجب أحكام قانون اسكتلندا لعام ١٩٩٨، أنشئ البرلمان الاسكتلندي الذي يتألف من ١٢٩ عضواً منتخباً لمدة أربع سنوات استناداً إلى نظام العضو الإضافي (شكل من أشكال التمثيل النسبي).

١٦- وفي أعقاب قانون حكومة ويلز لعام ١٩٩٨ (الذي خلفه فيما بعد قانون حكومة ويلز لعام ٢٠٠٦)، أنشئت الجمعية الوطنية لويلز التي تتألف من ٦٠ عضواً، ينتخب ٤٠ عضواً منهم بنظام "الفائز بأكثر الأصوات" وينتخب ٢٠ عضواً بنظام العضو الإضافي.

١٧- فتح اتفاق بلفاست الباب أمام نقل السلطات إلى آيرلندا الشمالية من خلال قانون آيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨. فتم إنشاء جمعية تتألف من ١٠٨ عضواً بنطاق من السلطات التشريعية والتنفيذية مماثل لسلطات البرلمان الاسكتلندي.

١٨- ونتيجة لنقل السلطات، اعترف برلمان المملكة المتحدة ("وستمنستر")، بأنه فيما يتعلق بالأمور المفوضة، فإن البرلمانات والجمعيات المنقولة إليها السلطات هي التي تشرع فيما يخص الأمور الواقعة في اختصاصاتها، رغم أنه احتفظ بالحق في التشريع إذا ما رغب في ذلك. بيد أن وستمنستر احتفظ بالسيطرة على الشؤون الخارجية، والدفاع، والأمن القومي، والأمور الاقتصادية الكلية والمالية، والاستخدام والضمان الاجتماعي.

١٩- ويعمل البرلمان الاسكتلندي بشكل عام على غرار نموذج وستمنستر، فينتخب وزيراً أول يرأس هيئة تنفيذية (أعيد تسميتها في الوقت الحالي باسم الحكومة الاسكتلندية). ويتحمل البرلمان والهيئة التنفيذية الاسكتلنديان بالمسؤولية عن معظم أوجه السياسات المحلية والاقتصادية والاجتماعية. والأمور "المستبقاة" لوستمنستر وحكومة المملكة المتحدة مسجلة في قانون اسكتلندا لعام ١٩٩٨. ويُعتبر بأن جميع الأمور غير المسجلة قد تم تفويضها. ويُمول البرلمان الاسكتلندي بواسطة منحة إجمالية من حكومة المملكة المتحدة.

٢٠- وفصل قانون حكومة ويلز لسنة ٢٠٠٦ رسمياً بين الجمعية الوطنية كهيئة تشريعية وحكومة جمعية ويلز كهيئة تنفيذية. وتملك الجمعية الوطنية لويلز سلطة إصدار تدابير من الجمعية بشأن أمور محددة (أو مجالات سياسات محددة) في إطار مجالات الحكم المفوضة (على النحو المسجل في الجدول ٥ لقانون حكومة ويلز لسنة ٢٠٠٦). وما أن يتم تعديل الجدول ٥ من خلال إدراج أمر ما، فإن الجمعية تكون لها القدرة على إصدار تدبير (تدابير) يستطيع أن يفعل أي شيء يمكن لقانون من البرلمان أن يفعله (رهنأً بقيود معينة). والاختصاصات

التشريعية للجمعية ليست واسعة مثل اختصاصات البرلمان الاسكتلندي (مثلاً، تحتفظ حكومة المملكة المتحدة، فيما يتعلق بويلز، بالمسؤولية عن الشرطة والنظام القانوني).

٢١- ينص قانون حكومة ويلز لسنة ٢٠٠٦ على إجراء استفتاء عما إن كان ينبغي أن تكون للجمعية سلطات تشريعية أولية بالنسبة لمجالات الحكم المنقولة. ولكي يتم إجراء الاستفتاء، يتعين أن يقر كل من مجلس العموم ومجلس اللوردات في وستمنستر والجمعية نظام الاستفتاء. وبموجب قانون حكومة ويلز لسنة ٢٠٠٦، تم تحويل الوظائف التي كانت تمارسها الجمعية إلى الوزراء الويلزيين. كما يصدر الوزراء الويلزيون تشريعات ثانوية. والوزير الأول لويلز هو الرئيس التنفيذي لحكومة جمعية ويلز. وتقوم الجمعية بتعيين الوزير الأول الذي يقوم بعدئذ بتعيين الوزراء أصحاب الحقائق الوزارية. ويتم تمويل الجمعية وحكومة جمعية ويلز بمنحة إجمالية سنوية من خزانة صاحبة الجلالة.

٢٢- تتألف الهيئة التنفيذية لآيرلندا الشمالية من وزير أول ونائب للوزير الأول و١٠ وزراء موزعين طبقاً لقوة الأحزاب الممثلة في الجمعية. وعضوية ورئاسة اللجان المشكلة لكل وظيفة من الوظائف التنفيذية موزعة بحسب قوة الأحزاب. وهذه اللجان لها وظائف تدقيقية ووظائف متعلقة برسم السياسات ووظائف استشارية. ويعد قانون حكومة آيرلندا الشمالية تلك الأمور التي تم "تحويلها" (أمور يمكن للجمعية أن تُشرع بشأنها) والأمور "المستبقة" (أمور لا يمكن للجمعية أن تُشرع بشأنها إلا بموافقة وزير الدولة) والأمور "المتوقعة" (وهي تلك التي استبقتها وستمنستر). وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تم تعليق نقل السلطات إلى آيرلندا الشمالية، ولكنها أعيدت في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ بعد أن عقد قادة أكبر حزبين، حزب الاتحاديين الديمقراطيين وحزب شين فين، مناقشات مباشرة وجهاً لوجه لأول مرة وبعد أن أعلننا التزامهما بشكل علني بالدخول في حكومة تتقاسم السلطة.

(د) الجماعة الأوروبية

٢٣- منذ أن انضمت بريطانيا إلى الجماعة الأوروبية في عام ١٩٧٣، أصبحت أحكام قانون الاتحاد الأوروبي لعام ١٩٧٢ المطبق لمعاهدة روما، سارية المفعول. وقد اعتمدت إجراءات برلمانية خاصة لإطلاع أعضاء كلا مجلسي البرلمان البريطاني على التطورات التي تطرأ داخل الجماعة الأوروبية. وتتخذ هذه الإجراءات شكل التدقيق البرلماني في الاقتراحات التشريعية للجماعة الأوروبية والتي تودع الحكومة بمقتضاها اقتراحات الجماعة الأوروبية الجديدة في البرلمان مصحوبة بمذكرات تفسيرية (تغطي، على سبيل المثال، مبدأ التبعية، والأساس القانوني للاقتراحات وتأثيرها على الحقوق الأساسية، علاوة على ما لها من آثار سياسية ومالية عريضة بالنسبة للمملكة المتحدة).

(هـ) تشكيل البرلمان

٢٤- يشكل نظام المجلسين جزءاً لا يتجزأ من الحكم البرلماني البريطاني، ومجلس اللوردات (المجلس الأعلى) ومجلس العموم (المجلس الأدنى) ينعقد كل منهما على حدة ويرتكز كل منهما على مبادئ مختلفة تماماً. وعملية التشريع تشمل كلا المجلسين.

٢٥- ومنذ بداية عمل البرلمان، طرأ تغيير كامل على توازن السلطات بين المجلسين. وقد تسارعت إلى حد كبير عملية التطور والتكيف التي تواصلت خلال الـ ٧٥ سنة الماضية أو ما يناهزها. وفي الممارسة الحديثة، يكمن مركز السلطة البرلمانية في مجلس العموم المنتخب شعبياً، مع أن سلطة اعتراض اللوردات على التدابير المقترحة من النواب كانت حتى القرن العشرين سلطة غير محدودة نظرياً. ويجوز بموجب قانوني البرلمان لعامي ١٩١١ و ١٩٤٩ أن تتحول مشاريع قوانين معينة إلى قوانين بدون موافقة اللوردات. وفرض قانون عام ١٩١١ قيوداً على حق اللوردات في تأخير مشاريع القوانين التي تتناول حصراً مسائل الإنفاق أو الضرائب، وحد من سلطته في رفض التشريعات الأخرى. وبموجب قانون عام ١٩١١، اقتصر حق اللوردات على تأجيل مشاريع القوانين لمدة عامين. وقد خُفضت هذه المدة لعام واحد بموجب قانون عام ١٩٤٩.

٢٦- وتستند هذه القيود التي تحد من سلطات مجلس اللوردات إلى الاعتقاد بأن الوظيفة التشريعية الرئيسية لمجلس اللوردات الحديث تتمثل في المراجعة وأن هدفه هو أن يكون مجلساً مكماً لمجلس العموم لا منافساً له.

١٤ مجلس العموم

٢٧- مجلس العموم مجلس نيابي ينتخبه المواطنون البالغون بالاقتراع العام ويتألف من رجال ونساء (أعضاء البرلمان) من جميع فئات المجتمع بصرف النظر عن الدخل أو المهنة. وهناك ٦٤٦ مقعداً في مجلس العموم تمثل المملكة المتحدة بأكملها.

٢٨- ويحتفظ أعضاء مجلس العموم بمقاعدهم طوال مدة برلمان ما. وهم ينتخبون إما في انتخاب عام يجري بعد حل البرلمان ودعوة التاج إلى عقد برلمان جديد، أو في انتخاب فرعي يجري إذا شغل مقعد في المجلس بسبب وفاة أو استقالة عضو من أعضاء البرلمان أو نتيجة ترفيع عضو إلى مجلس اللوردات.

٢ مجلس اللوردات

٢٩- يضم مجلس اللوردات في الوقت الراهن سبعمائة وثلاثة وأربعين عضواً^(٣١). وكان إصلاح مجلس اللوردات في صدارة جدول الأعمال السياسي للحكومة الراهنة منذ تولت

(٣١) شباط/فبراير ٢٠٠٩:

www.parliament.uk/directories/house_of_lords_information_office/analysis_by_composition.cfm

الحكم في عام ١٩٩٧. ورغم أن الإصلاح لا يزال جارياً، فقد تم بالفعل تنفيذ بعض التغييرات الجذرية. إذ أصلح قانون مجلس اللوردات لعام ١٩٩٩ من تشكيل الغرفة بالنص على إزالة حقوق الجلوس والتصويت الخاصة بمعظم النبلاء بالوراثة. ونتيجة لهذا التطور التدريجي، فإن الذين يشغلون أغلبية المقاعد في مجلس اللوردات في الوقت الحالي من "النبلاء مدى الحياة"؛ وهم أفراد يعينون بموجب قانون منح ألقاب النبالة مدى الحياة لعام ١٩٥٨. ويشغل النبلاء مدى الحياة زهاء ٦٠٠ مقعد. وبالإضافة إلى ذلك، يظل ٩٢ نبيلًا بالوراثة و٢٦ من رؤساء أساقفة وأساقفة كنيسة إنكلترا الرسمية أعضاء في مجلس اللوردات.

٣٠- وقد أوضحت الحكومة رغبتها في مواصلة القيام بإصلاح شامل للبناء على نتيجة الأصوات الحرة في مجلس العموم في آذار/مارس ٢٠٠٧، بشأن قيام غرفة ثانية منتخبة بنسبة ١٠٠ في المائة أو ٨٠ في المائة. وقد تجلت مواضيع مشتركة بشأن الإنجازات المستهدفة من الإصلاح في عدد من المشاورات التي أجريت بهذا الشأن. ويمكن إيجاز المبادئ التنفيذية الرئيسية لمجلس اللوردات بعد إصلاحه فيما يلي^(٣٢):

- لا يجب أن يقوض الإصلاح من أولوية مجلس العموم؛
- والإلغاء الكامل لألقاب النبالة الموروثة، وإدخال عنصر منتخب في المجلس؛
- ويتعين أن يكفل الإصلاح عمل مجلس اللوردات بشكل فعال ومشروع.

٣١- ورغم أن هذا الإصلاح يبدو بعيد المدى، فقد تم التسليم بأن كلا من سلطات المجلس ودوره سيظلان على ما هما عليه إلى حد كبير، وتم التسليم بأن أي إصلاح هو أمر يعود البت فيه إلى البرلمان إلى حد كبير. ونتج أحد أهم التغييرات في دور مجلس اللوردات عن قانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥ الذي ألغى الوظيفة القضائية لمجلس اللوردات بالنص على إنشاء محكمة عليا لإنكلترا وويلز. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تولت المحكمة العليا القيام بدور مجلس اللوردات كمحكمة استئناف نهائية بالنسبة لجميع الأمور في المملكة المتحدة بأكملها، فيما عدا اسكتلندا. وتظل محكمة القضاء العالي هي المحكمة العليا بالنسبة للأمور الجنائية في اسكتلندا.

٣٢- ويتضمن قانون الإصلاح الدستوري ونظم الحكم، المعروض على البرلمان في الوقت الراهن، أحكاماً تلغي بالتدرج مبدأ الوراثة في مجلس اللوردات بواسطة إنهاء ترتيبات استبدال النبلاء بالوراثة الذي يتوفون. كما سييسر القانون على أعضاء مجلس اللوردات أن يستقيلوا أو تُسقط أهليتهم أو يفصلوا أو تعلق عضويتهم في ظروف معينة. كما تنوي الحكومة طرح مقترحات شاملة بشأن إيجاد غرفة ثانية مُعدلة.

(٣٢) Evidence from the Government Response to the Joint Committee on Constitution report of session 2005-2006: 'Conventions of the UK Parliament', Cm 6997.

(و) الانتخابات البرلمانية

٣٣- تُقسّم المملكة المتحدة، في الأغراض المتعلقة بالانتخابات البرلمانية، إلى مناطق جغرافية تعرف باسم الدوائر الانتخابية، ينتخب كل منها عضواً واحداً لمجلس العموم. وبغية كفالة التمثيل المتساوي، تستعرض لجنة الحدود الخاصة بإنكلترا واسكتلندا وويلز وآيرلندا الشمالية الدوائر الانتخابية البرلمانية كل فترة ٨ سنوات إلى ١٢ سنة، وتوصي بأي إعادة توزيع للمقاعد قد تراه ضرورياً في ضوء التحركات السكانية أو التغييرات الأخرى. كما يجوز للجنة أن تقدم تقارير أولية عن ظروف بعينها، مثلاً، إذا كان من الضروري جعل حدود الدوائر الانتخابية متمشية مع حدود الحكومات المحلية المعدلة.

٣٤- ويرد القانون المتعلق بالانتخابات البرلمانية في قوانين تمثيل الشعب. وبموجب تلك القوانين، يتقرر الانتخاب لعضوية مجلس العموم بالاقتراع السري. ويحق للمواطنين البريطانيين، ومواطني بلدان الكومنولث الأخرى ومواطني الجمهورية الآيرلندية المقيمين في المملكة المتحدة أن يصوتوا في تلك الانتخابات شريطة أن يكونوا بالغين من العمر ١٨ عاماً أو أكثر وألا يكونوا قد فقدوا أهلية التصويت قانوناً. ومن بين الأشخاص الذين لا يحق لهم التصويت في انتخاب برلماني: النبلاء أعضاء مجلس اللوردات؛ والمجرمون المدانون المدعون في الحبس؛ وأي شخص يكون قد أدين بالرشوة أو بممارسات انتخابية غير قانونية خلال الأعوام الخمسة السابقة. وكما يكون الناخب مؤهلاً للتصويت في دائرة انتخابية معينة، لا بد أن يكون مسجلاً في السجل الانتخابي لتلك الدائرة. وفي بريطانيا العظمى، يقوم موظفو السجل الانتخابي في كل دائرة انتخابية بتجميع السجل الانتخابي سنوياً، حيث يقومون بفرز سنوي للناخبين المؤهلين للتصويت في المنطقة التي يتولون مسؤوليتها. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للأفراد أن يطلبوا في أوقات أخرى أن تضاف أسماءهم إلى السجل الانتخابي، وذلك بموجب ترتيبات "التسجيل الدوار" التي أدخل العمل بها في عام ٢٠٠٠. ويعالج ذلك أمور الأفراد الذين ينتقلون إلى منزل آخر في غضون العام. ويجوز للأشخاص المؤهلين، بموجب تغييرات أدخلت مؤخراً في قانون الانتخاب، أن يسجلوا أنفسهم الآن للتصويت، قبل بدء الانتخاب، حتى ١١ يوماً السابقة على بدء التصويت في كافة أنحاء المملكة المتحدة.

٣٥- ويوجد نظام مختلف لتسجيل الناخبين في آيرلندا الشمالية حيث كان تسجيل الأفراد (وليس الأسر المعيشية) معمولاً به منذ عام ٢٠٠٢. ويعني ذلك أنه يجب على كل ناخب مؤهل، كيما يسجل نفسه، أن يملأ استمارة التسجيل الخاصة به وأن يذكر فيها تاريخ ميلاده ورقم التأمين الوطني الخاص به. ويجوز للمسؤول الانتخابي الرئيسي لآيرلندا الشمالية أن يراجع المدخلات في السجل مع السلطات العامة الأخرى وبالمقارنة مع قواعد بيانات التأمين الوطني لكي يتأكد من أنها صحيحة. وقد أدخل هذا النظام الخاص بالتسجيل الفردي أصلاً لمعالجة التصورات الخاصة بالغش الانتخابي وساهم بدرجة لها شأنها في كفاءة ارتفاع مستوى الدقة في السجل. ولذلك فقد ألغي في عام ٢٠٠٦ اشتراط فرز الأصوات السنوي في آيرلندا

الشمالية، رغم أن المسؤول الانتخابي الرئيسي يظل مطالباً بإجراء الفرز بصورة دورية على نحو ما هو منصوص عليه في التشريع^(٣٣).

٣٦- والتصويت ليس إلزامياً، ولكن غالبية الناخبين (٦١,٣٦ في المائة في الانتخابات العامة التي أُجريت في أيار/مايو ٢٠٠٥) يمارسون حقهم في التصويت في الانتخابات العامة. وقد تكون نسب التصويت في الانتخابات الفرعية أدنى من ذلك بكثير. ويجوز للناخبين أن يدلوا بأصواتهم شخصياً في مراكز التصويت المنشأة خصيصاً لهذا الغرض. وكبدليل لذلك، يجوز للناخبين أن يطلبوا التصويت بالبريد أو بتعيين من يصوت بالنيابة عنهم.

٣٧- ويجوز لأي رجل أو امرأة يكون مواطناً بريطانياً، أو مواطناً مؤهلاً من بلد آخر من بلدان الكومنولث، أو مواطناً من الجمهورية الأيرلندية، ولا يقل عمره عن ٢١ عاماً، ولا يكون مجرداً من الأهلية بخلاف ذلك، أن يرشح نفسه في الانتخابات البرلمانية. وفاقداً أهلية الترشيح هم المفلسون الذين لم تُبرأ ذمتهم، والمحكوم عليهم بالسجن لمدة تزيد عن عام، وأعضاء مجلس اللوردات، ومرشح أدانته محكمة انتخابية أو أُبلغت عنه بسبب قيامه بممارسات فاسدة أو غير قانونية (يستمر التجريد من الأهلية لمدة ٥ سنوات بالنسبة للأول و٣ سنوات بالنسبة للآخرين)، والمستبعدون بموجب قانون التجريد من أهلية الترشيح في مجلس العموم لعام ١٩٧٥ - ومنهم على سبيل المثال شاغلوا الوظائف القضائية والموظفون المدنيون وأعضاء القوات المسلحة النظامية أو دوائر الشرطة، والأعضاء البريطانيون في أي هيئة تشريعية تابعة لأي بلد أو إقليم خارج الكومنولث. وينتمي المرشح عادة لأحد الأحزاب السياسية الوطنية الرئيسية وإن كانت الأحزاب الصغيرة والتجمعات الأصغر تقدم أيضاً مرشحين، ويجوز للأفراد أن يترشحوا بدون دعم حزبي بوصفهم مرشحين "مستقلين". ولا بد من التوقيع على تسمية المرشح للانتخاب من جانب اثنين من الناخبين أحدهما يرشحه والآخر يؤيد الترشيح، ومن جانب ثمانية ناخبين آخرين مسجلين في الدائرة الانتخابية.

٣٨- ونظام التصويت المستخدم هو نظام "الفائز بأكثر الأصوات": ففي كل دائرة انتخابية يتم انتخاب المرشح الذي يحصل على أعلى عدد من الأصوات.

٣٩- وكان يتم النظر في الماضي في المسائل المتعلقة بحقوق التصويت وبإدخال تغييرات على قانون الانتخابات والممارسات الانتخابية بشكل دوري في مؤتمر لرئيس مجلس العموم يتألف من نواب يختارهم رئيس المجلس ويجتمعون تحت رئاسته. وكما في حالة اللجان البرلمانية الأخرى، فإن تشكيل المؤتمر يعكس التشكيل الحزبي للمجلس. وقد عُقدت مداورات المؤتمرات السابقة في جلسات خاصة، ونُشرت توصياتها في شكل رسائل يقدمها رئيس المجلس إلى رئيس الوزراء. ورغم أن المؤتمر الراهن ليس لجنة مختارة، فإنه يعتبر لجنة من لجان المجلس ويتلقى وينشر شهادات مكتوبة ويستمع إلى شهادات شفوية في جلسات علنية على

(٣٣) المادة ٣ من: Northern Ireland (Miscellaneous Provisions) Act 2006.

نفس أساس اللجنة المختارة ويرفع تقارير إلى المجلس في نهاية التحقيقات. وتُعد مداولاته بصورة سرية وينظر في التباين بين نسب النساء والأقليات الإثنية والمعوقين في مجلس العموم وبين نسبتهم في سكان المملكة المتحدة، ويقدم توصيات من أجل تصحيح هذا التباين.

(ز) النظام الحزبي

٤٠ - أسفر وجود أحزاب سياسية منظمة في بريطانيا يعرض كل منها سياساته على الناخبين عن وجود تجمعات سياسية متطورة في البرلمان وهي ظاهرة تعتبر جوهرية بالنسبة للحكم الديمقراطي. وكلما أحرقت انتخابات عامة (أو انتخابات فرعية)، فإن الناخبين باختيارهم للمرشحين في مراكز الاقتراع يوم الانتخاب، يختارون أي السياسات التي يودون رؤيتها تنفذ على أرض الواقع.

٤١ - ومنذ عام ١٩٤٥، فاز كل من حزب العمال وحزب المحافظين بأغلبية عامة للمقاعد في ثمانية انتخابات عامة، ولم يفز أي من الحزبين بالأغلبية في إحدى الانتخابات، إلا أن حزب العمال شكل حكومة أقلية باعتباره الفائز بأكبر عدد من المقاعد. وكانت الغالبية العظمى من أعضاء مجلس العموم تنتمي إلى أي من هذين الحزبين. وكانت الانتخابات العامة التي أحرقت في أيار/مايو ٢٠٠٥ تمثل ثالث فوز على التوالي لحزب العمال.

(ح) الحكومة والمعارضة

٤٢ - يوجه التاج الدعوة، وفقاً للأعراف الدستورية، إلى زعيم الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد (وليس بالضرورة على أكبر عدد من الأصوات) في انتخاب عام، أو الذي يحظى بدعم غالبية أعضاء مجلس العموم، لتشكيل الحكومة ويُعين رئيساً للوزراء. وفي الحالات التي لا يفلح فيها حزب من الأحزاب في الحصول على أغلبية مطلقة، يجوز تشكيل حكومة أقلية.

٤٣ - يختار رئيس الوزراء فريقاً من الوزراء، بما في ذلك مجلس وزراء مؤلف من حوالي ٢٠ عضواً، يقوم بالتوصية بهم إلى التاج لتعيينهم وزراء للتاج. وهم يشكلون معاً حكومة صاحبة الجلالة.

٤٤ - والحزب الذي يفوز بثاني أكبر عدد من المقاعد يعترف به رسمياً بوصفه "معارضة صاحبة الجلالة" (أو "المعارضة الرسمية")، بقيادة زعيمه وما يعرف باسم "حكومة الظل" التي يقوم أعضاؤها بالتصرف كمتحدثين رسميين في المواضيع التي يتحمل مسؤولية الحديث عنها وزراء الحكومة المختصون. وأعضاء أي حزب آخر، وكذلك أي عضو من أعضاء البرلمان المستقلين المنتخبين، يؤيدون الحكومة أو يعارضونها وفقاً لتعليمات حزبهم أو وفقاً لآرائهم الشخصية.

٤٥ - وتتحمل الحكومة بالنصيب الأكبر في ضبط وترتيب عمل المجلسين؛ فهي التي تبين، بوصفها البادئة بوضع السياسة العامة، الإجراءات التي تود أن يتخذها البرلمان وتشرح موقفها

وتدافع عنه في المناقشات العامة. وتستطيع معظم الحكومات في الوقت الحالي أن تعتمد عادة على قوة تصويت مؤيديها في مجلس العموم، ويمكنها بذلك، حسب حجم أغليبتها الشاملة، أن تؤمن تمرير أي تشريع تقدمه بالشكل الذي اقترحته أصلاً إلى حد كبير. ويحدث هذا نتيجة نمو الانضباط الحزبي وهو ما عزز من سلطة الحكومة ولكنه زاد أيضاً من أهمية المعارضة. فالجزء الأكبر من ممارسة الضغوط عن طريق الانتقاد إنما يقع حالياً على عاتق المعارضة، حيث يُتوقع منها، وفقاً لممارسة كلا المجلسين، إبداء موقفها في البرلمان والإفصاح عن آرائها، وحيث تتاح لها فرصة القيام بذلك.

(ط) مراقبة البرلمان للسلطة التنفيذية

٤٦- تُمارس الرقابة على الحكومة في نهاية الأمر من خلال قدرة مجلس العموم على إرغام الحكومة على الاستقالة، ومن خلال إصدار قرار "عدم الثقة" أو برفض اقتراح تعتبره الحكومة حيويًا لسياستها لدرجة أنها تعتبره معياراً للثقة، أو في نهاية المطاف برفض التصويت على المبالغ المطلوبة للمرافق العامة.

٤٧- وعلاوة على نظام الفحص الدقيق لعمل الإدارات الحكومية بواسطة لجان مختارة، يتيح مجلس العموم عدداً من الفرص لفحص سياسة الحكومة فحصاً دقيقاً من جانب المعارضة ونواب الحكومة ذاتها من حديثي العهد بالنيابة. ويجوز لعضو البرلمان، كمثل للمواطن العادي، أن يعترض على السياسة المطروحة من جانب وزير ما؛ '١' أثناء مناقشة مشروع قانون معين، حيث يجوز له، أو لها، الاعتراض على مبادئه العامة في القراءة الثانية، أو كما يحدث عادة، باقتراح إدخال تعديلات في مرحلة دراسته في اللجان؛ '٢' أو من خلال نظام الأسئلة والأجوبة البرلمانية؛ '٣' أو من خلال الحوار بشأن فض الدورة؛ '٤' أو خلال المناقشة الخاصة "بأيام المعارضة". وبالإضافة إلى ذلك، فإن مصروفات الإدارات الحكومية الرئيسية وتنظيمها وسياساتها تكون موضع فحص وثيق من لجان مختارة في مجلس العموم.

(ي) وقت السؤال

٤٨- يعتبر وقت السؤال في مجلس العموم أفضل السبل للحصول على معلومات (قد لا تصل بخلاف ذلك إلى علم الأعضاء) بشأن نوايا الحكومة، علاوة على أنه أكثر الطرق فعالية لعرض شكاوى وصلت إلى علم أعضاء البرلمان من ناخبيهم، وربما إصلاح الأمر. كما يجوز للوزراء الإدلاء ببيانات عامة بواسطة تقديم بيانات وزارية مكتوبة.

٤٩- والقواعد المنظمة للأسئلة التي يمكن قبولها مستمدة من قرارات اتخذها على مدى فترة زمنية طويلة رؤساء متعاقبون بصدد أسئلة فردية. كما تقوم لجنة مختارة من مجلس العموم المعنية بالإجراءات باستعراض ممارسة وقت السؤال وإجرائه من وقت لآخر.

٢- القانون

(أ) إقامة العدالة

٥٠- لا تملك المملكة المتحدة نظاماً قضائياً موحداً، فيما عدا بعض الاستثناءات^(٣٤). والقضاء في الاختصاص القضائي للمملكة المتحدة (إنكلترا وويلز، واسكتلندا، وآيرلندا الشمالية) مستقل عن الحكومة في ممارسته لوظائفه القضائية التي لا تخضع لأي توجيه وزاري أو رقابة وزارية. وتتولى الملكة القيام بأرفع التعيينات القضائية مقاما بناء على توصية من رئيس الوزراء. وتتولى الملكة القيام ببعض التعيينات القضائية الأخرى بناء على توصية من وزير العدل (بناء على توصية من لجنة التعيينات القضائية) فيما يتعلق بإنكلترا وويلز وآيرلندا الشمالية، وبناء على توصية وزير الدولة لشؤون اسكتلندا (بمشورة من النائب العام في اسكتلندا).

١٤، إنكلترا وويلز

٥١- أرسيت في قانون الإصلاح الدستور لعام ٢٠٠٥، مسألة استقلال القضاء في إنكلترا وويلز في التشريع لأول مرة. وقد استعاض هذا القانون عن وزير العدل كرئيس للهيئة القضائية في إنكلترا وويلز برئيس مجلس الملكة الخاص - الذي يشغل أيضاً منصب رئيس المحاكم. ورئيس مجلس الملكة الخاص، على خلاف وزير العدل، ليس وزيراً ولا برلمانياً، ولكنه يعين بشكل مستقل من قبل لجنة خبراء خاصة تعقدتها لجنة التعيينات القضائية.

٥٢- وبالإضافة إلى الاستعاضة عن وزير العدل كرئيس للهيئة القضائية والإصلاحات ذات الصلة، أدخل قانون الإصلاح الدستوري عدداً من التغييرات ذات الشأن. فقد أنشأ محكمة عليا جديدة؛ وفرض على الحكومة واجب حماية استقلال القضاء؛ وأنشأ لجنة التعيينات القضائية؛ وأنشأ أمين مظالم للتعينات القضائية والسلوك القضائي.

٥٣- وقانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥ له أهمية دستورية كبيرة بسبب الطريقة التي غير بها من قيادة الهيئة القضائية، والطريقة التي تعين بها الهيئة القضائية، والطريقة التي يتم بها تناول الشكاوى المقدمة ضد الهيئة القضائية. وفضلاً عن ذلك، ورغم أن القانون لم يبلغ دور وزير العدل، فإن نقل الوظائف القضائية إلى رئيس مجلس الملكة الخاص يوطد من استقلال القضاء في المملكة المتحدة. ويتحمل رئيس مجلس الملكة الخاص كرئيس للهيئة القضائية بزهاء ٤٠٠ مسؤولية دستورية^(٣٥)، من أهمها توزيع القضاة وتوزيع العمل على القضاة وتدريبهم، والعمل كممثل لرأي الهيئة القضائية أمام السلطتين التنفيذية والتشريعية.

(٣٤) يغطي الاختصاص القضائي لمحكمة اللجوء والهجرة المملكة المتحدة بأكملها. ولإنكلترا واسكتلندا وويلز نظام محاكم عمالية واحد.

(٣٥) محددة في قانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥.

٥٤ - كما أن من سلطة لجنة التعيينات القضائية، إلى جانب مسؤوليتها في التوصية بتعيينات شاغلي المناصب القضائية، أن تراعي تنوع المؤهلين للتعين في القضاء. وتتألف اللجنة من ١٥ فرداً، ١٢ منهم (بما في ذلك الرئيس) يعينون لمدة خمس سنوات بواسطة منافسة مفتوحة.

٥٥ - ويكفل مكتب الشكاوى القضائية، الذي يعمل تحت المسؤولية المشتركة لرئيس مجلس الملكة الخاص ووزير العدل، أن تُعالج جميع الشكاوى المقدمة ضد سلوك فرادى أعضاء الهيئة القضائية بتراهة وأن يكون الانضباط القضائي متسقاً وفعالاً. ومكتب الشكاوى القضائية مكتب ملحق بوزارة العدل، وهي الإدارة الحكومية المسؤولة عن دعم القضاء في إنكلترا وويلز. ويتحمل أمين مظالم التعيينات القضائية والسلوك القضائي، والذي يعمل بشكل مستقل عن مكتب الشكاوى القضائية، بالمسؤولية عن معالجة الشكاوى المقدمة بشأن تعيينات أعضاء الهيئة القضائية أو بشأن معالجة الانضباط أو السلوك القضائي. ورغم أن أمين المظالم مكتب ملحق بوزارة العدل، فإنه يعمل بشكل مستقل ذاتياً تماماً عن كل من الهيئة القضائية والحكومة.

٥٦ - هناك ما يقرب من ١٤٤٨^(٣٦) قاض يعملون طول الوقت (يتقاضون رواتب) في إنكلترا وويلز. وبالإضافة إلى هؤلاء القضاة الذين يعملون طول الوقت، هناك زهاء ١٣٠٥^(٣٧) من قضاة محاكم الأقاليم؛ وهم محامون ممارسون يجلسون على أساس جزء من الوقت (يتقاضون رسوماً) في محاكم التاج ومحاكم الأقاليم. كما يجلس بعض المحامين من وقت لآخر كنواب قضاة في المحكمة العالية، ويجلس آخرون بعض الوقت في محاكم المقاطعات كنواب لقضاة المنطقة. وهناك أيضاً زهاء ٣٠٠٠٠ قاضي جزئي يجلسون في المحاكم الجزئية؛ وهم عبارة عن مواطنين عاديين يعطون بعضاً من وقتهم لإقامة العدالة المحلية (بدون أعاب). وهم يجلسون عادة على منضدة لثلاثة أشخاص مع كاتب مؤهل لإرشادهم في النقاط القانونية. ومن ثم، فإن من السمات الملحوظة في إدارة العدل أنه يتم استكمال عدد صغير من القضاة المحترفين بعدد كبير من القضاة الجزئيين الذين يفصلون في الغالبية العظمى من المحاكمات الجنائية البسيطة.

٥٧ - ومن المبادئ الأساسية أن جميع القضاة مستقلون في ممارستهم لوظيفتهم القضائية. ومن المحتتم والصحيح أن القانون وإعمال القانون في المحاكم ينبغي أن يكون موضع تمحيص البرلمان والسلطة التنفيذية. بيد أن من الأعراف المقبولة بصفة عامة أنه ينبغي ألا ينتقد أعضاء البرلمان والسياسيين أحكاماً معينة من أحكام القضاء، رغم أن للبرلمان سلطة إبطال مفعولها

(٣٦) الأرقام المتعلقة بالقضاة في نظام المحاكم مأخوذة من: Statistics- Monthly Judicial Statistics Overview (April 2008) produced by the Judiciary of England and Wales.

(٣٧) مأخوذة من: Statistics- Monthly Judicial Statistics Overview (April 2008) produced by the Judiciary of England and Wales.

العام بواسطة تشريع ما. وحيث أن من غير المتوقع أن يتدخل البرلمان والسلطة التنفيذية في النطاق القضائي، فإن من المتوقع كذلك أن ينأى القضاة بأنفسهم عن أمور السياسة. والقضاة المنفرغون طول الوقت غير مؤهلين لأن يصبحوا أعضاء في مجلس العموم. ويُمنع قضاة المحكمة العليا، بموجب قانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥ من الجلوس أو التصويت في مجلس اللوردات، أو في لجنة لذلك المجلس أو في لجنة مشتركة بين المجلسين.

٥٨- والنائب العام والمحامي العام هما مستشارا الحكومة الرئيسيان فيما يتعلق بالقانون الإنكليزي، ويمثلان التاج في القضايا المحلية والدولية الملائمة. وهما من كبار المحامين وعضوان منتخبان في مجلس العموم أو مجلس اللوردات ويشغلان مناصب وزارية. والنائب العام هو النائب العام لأيرلندا الشمالية أيضاً. وإلى جانب شتى الوظائف التي يمارسها النائب العام في مجال القانون المدني، فإنه تقع عليه المسؤولية النهائية عن إنفاذ القانون الجنائي باعتبار أن رئيس النيابة العامة يخضع لإشراف النائب العام. ويُعنى النائب العام بإرساء ومباشرة إجراءات جنائية معينة، علماً بأن عليه أن يمارس سلطة تقديرية مستقلة وألا يتأثر بآراء زملائه في الحكومة. والمحامي العام هو بالفعل نائب النائب العام. وحكومة الجمعية الويلزية لها مستشارها القانوني الرئيسي في شكل المستشار العام.

٢٤ اسكتلندا

٥٩- والنظام القانوني الاسكتلندي منفصل عنه في بقية أنحاء المملكة المتحدة. ووزير العدل الاسكتلندي مسؤول عن القانون والقضاء المدني والجنائي، وعن الخدمات الاجتماعية، والشرطة، والسجون، وإدارة المحاكم، والمساعدة القانونية والتنسيق مع المهنة القانونية في اسكتلندا. ويعمل الوزير عن كثب مع دائرة المحاكم الاسكتلندية، وهي وكالة تنفيذية تابعة للسلطة التنفيذية الاسكتلندية، وتتضمن واجبات إدارة المحاكم عمليات التمويل، وتعيين أعضاء الهيئة القضائية ومعالجة الشكاوى. وتتحمل دائرة المحاكم الاسكتلندية بالمسؤولية عن الإدارة اليومية وبالأخص عن إدارة المحكمة العليا ومحاكم عامل الملكة، في حين تتولى السلطات المحلية أمر محاكم المقاطعات.

٦٠- وتقوم الملكة بتعيين القضاة وعمال الملكة في اسكتلندا بناء على مشورة الوزير الأول (بناء على توصية من مجلس التعيينات القضائية المستقل). ورئيس المحكمة المدنية العليا، الذي يعمل كرئيس لمحكمة الجنايات أيضاً، هو رئيس الهيئة القضائية والقاضي المترئس لمؤتمر القضاء والمحكمة الجزئية، علاوة على كونه رئيس محكمة القضاء العالي.

٦١- ومحامي التاج هو المستشار القانوني الرئيسي للسلطة القضائية الاسكتلندية؛ وهو المسؤول القانوني الرئيسي للحكومة والتاج بشأن القانون المدني والجنائي في اسكتلندا، فيما عدا الأمور المستبقاة. ونتيجة للإصلاح الدستوري الحديث العهد، لم يعد محامي التاج

يعمل كمستشار لحكومة المملكة المتحدة بشأن القانون الاسكتلندي، حيث إن ذلك الأمر أصبح من مسؤولية المحامي العام، وهو موظف قانوني تابع للتاج.

٦٢- ويتحمل محامي التاج بالمسؤولية العامة عن الادعاء الجنائي في اسكتلندا، ورغم أنه يشغل منصباً وزارياً، فإنه يجب عليه أن يمارس سلطة تقديرية مستقلة لدى قيامه بهذه المسؤولية. ويقوم المحامي العام لاسكتلندا بمساعدة محامي التاج، وهو مسؤول أيضاً عن مكتب التاج ودائرة المدعي العام المحلي، ومصلحة الادعاء الجنائي في اسكتلندا. ومحاكم قضاء الصلح من المسؤولية الإدارية لدائرة المحاكم الاسكتلندية؛ والقضاة عبارة عن قضاة صلح مدنيين (غير مؤهلين) ويجوز للسلطات المحلية أن تعين ما يصل إلى ربع أعضاء هذه المحاكم المنتخبين لكي يصبحوا قضاة بحكم الوظيفة. ويوجد في جلاسجو أربع قضاة جزئيين متفرغين طول الوقت وخمس قضاة جزئيين براتب إعانة؛ وهم محامون متفرغون يتقاضون رواتب ولهم اختصاص قضائي جنائي مساو لعامل الملكة الجالس في إطار إجراءات مستعجلة.

٣٤، آيرلندا الشمالية

٦٣- وفي آيرلندا الشمالية، لم يتم بعد نقل المسؤولية عن العدالة الجنائية (بما في ذلك المحاكم) إلى جمعية آيرلندا الشمالية. ووزير الدولة لشؤون آيرلندا الشمالية هو المسؤول عن القانون الجنائي الموضوعي وعن شؤون الشرطة في آيرلندا الشمالية ويصرف مسؤولياته من خلال مكتب آيرلندا الشمالية. ودائرة المحاكم في آيرلندا الشمالية مسؤولة عن إدارة المحاكم في آيرلندا الشمالية وتتبع وزير العدل. كما أن دائرة محاكم آيرلندا الشمالية تعتبر الإدارة الراعية للجنة التعيينات القضائية في آيرلندا الشمالية. واللجنة هيئة عامة مستقلة تختار المرشحين للوظائف القضائية في آيرلندا الشمالية، وتوصي بتعيينهم. ويتولى رئيس مجلس الملكة الخاص لآيرلندا الشمالية رئاسة اللجنة.

٦٤- وكما هو الحال في إنكلترا وويلز، فإن قانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥ عين رئيس مجلس الملكة الخاص رئيساً للهيئة القضائية في آيرلندا الشمالية. ويتحمل رئيس مجلس الملكة الخاص، بوصفه رئيساً للهيئة القضائية، بمسؤوليات دستورية عديدة تشمل المسؤولية عن وزع القضاة وتدريبهم وتوجيههم، وتمثيل آراء القضاة أمام البرلمان ووزير العدل ووزراء التاج بصفة عامة.

(ب) القانون الجنائي

٦٥- في إنكلترا وويلز، تقوم الشرطة عادة بالخطوة الأولى في الجرائم البسيطة، وإلا فإن قرار توجيه تهمة جنائية يقع على عاتق دائرة الادعاء الملكية المستقلة. وفي اسكتلندا، يقرر المدعون العامون (المدعون العامون للمنطقة) رفع الدعوى أو عدم رفعها، وفي آيرلندا الشمالية يدخل ذلك في مسؤولية رئيس الادعاء العام. وفي إنكلترا وويلز (وفي اسكتلندا استثنائياً) يجوز للفرد العادي أن يرفع الدعوى الجنائية. ويجوز للشرطة أن تقرر الإفراج

بكفالة، والمدعي العام المحلي في اسكتلندا لديه عدد من البدائل لرفع الدعوى القضائية، بما في ذلك توجيه تحذير والإحالة إلى دائرة الخدمات الاجتماعية.

٦٦- وفي نيسان/أبريل ١٩٨٨، أنشئ مكتب لجرائم الاحتيال الخطير، وهو دائرة حكومية، للتحري والتحقيق في أشد قضايا الاحتيال خطورة وتعقيداً في إنكلترا وويلز وآيرلندا الشمالية. تقوم وحدة مماثلة في اسكتلندا هي مكتب التاج لشؤون الاحتيال والخدمات المتخصصة بالتحقيق في تلك الدعاوى.

١٤ إنكلترا وويلز

٦٧- أنشئت دائرة الادعاء الملكية في إنكلترا وويلز بموجب قانون الدعاوى الجنائية لعام ١٩٨٥. ورئيس النيابة العامة هو رئيس الإدارة المسؤولة عن رفع الدعوى الجنائية أمام المحاكم الجزئية ومحكمة التاج. ورئيس النيابة العامة مسؤول أمام البرلمان عن الدائرة من خلال المحامي العام. وتقوم الدائرة بتوفير محامين لمباشرة الدعاوى في المحاكم الجزئية، وتزود المحامين الذين يترافعون أمام محكمة التاج بالمعلومات. ورغم أنه يتم تناول معظم الدعاوى في المناطق الإقليمية التي تحدث فيها، فإنه يتم تناول بعض الدعاوى في "دوائر اجتماعية مركزية": ويشمل ذلك دعاوى تتسم بأهمية وطنية أو صعوبة استثنائية، أو تلك التي تم الجمهور بوجه عام، أو تلك التي تستلزم نجح احتمال التأثير المحلي على سيرها. وقد تشمل هذه القضايا جرائم الإرهاب وانتهاكات قوانين الأسرار الرسمية، وقضايا الفساد، وبعض محاكمات ضباط الشرطة.

٢٤ اسكتلندا

٦٨- في اسكتلندا، يعتبر محامي التاج، لدى اضطراره بمهامه من خلال دائرة التاج ودائرة المدعي العام المحلي، رئيس نظام الادعاء الجنائي، ويقوم بالتحقيق في الوفيات والشكاوى المقدمة ضد الشرطة. وليس هناك حق عام يميز للأشخاص العاديين رفع الدعاوى الجنائية، إذ إنه، فيما عدا بضعة استثناءات بسيطة، فإنه لا يجوز أن يرفع الدعاوى الجنائية سوى محامي التاج أو المحامي العام أو نواب محامي التاج (ويعرفون بأجمعهم باسم محامي التاج) أو بالممثلين المحليين لمحامي التاج، أو المدعي العام المحلي، الذين يبتون فيما إن كان من الصالح العام أن تتم مباشرة الدعوى أم لا، رهناً بتوجيهات محامي التاج.

٦٩- وبموجب قانون المحاكم الجنائية (اسكتلندا) لعام ١٩٨٧، للمدعي العام المحلي أن يعرض على الجاني المدعى عليه (المتهم) عرضاً مشروطاً بعقوبة محددة في حالة بعض المخالفات الثانوية، وذلك كبديل عن رفع الدعوى، علماً بأنه ليس هناك ما يلزم الجاني بقبول العرض، ولكن إذا قبله فإن الادعاء يفقد الحق في رفع الدعوى.

٣٤ آيرلندا الشمالية

٧٠- يتألف نظام العدالة الجنائية في آيرلندا الشمالية من سبعة تنظيمات، كل منها يتحمل بالمسؤولية عن شتى مجالات العدالة الجنائية، بما في ذلك دائرة السجون، ودائرة المراقبة، والشرطة، وقضاء الأحداث، ودائرة المحاكم، ودائرة الادعاء العام.

٧١- ودائرة الادعاء العام لآيرلندا الشمالية هي الوكالة التنفيذية المسؤولة عن الملاحقة القضائية لجميع المتهمين بارتكابات جرائم جنائية. وينطوي ذلك على العمل عن كثب مع الشرطة التي تضطلع بالتحريات، وتقديم المشورة بشأن الملاحقة القضائية المحتملة، والإذن بتوجيه الاتهام، واستعراض الدعاوى والتحضير للدعاوى وعرضها في المحاكم. ويرأس دائرة الادعاء العام رئيس النيابة العامة الذي يعينه المدعي العام لآيرلندا الشمالية ويعتبر مسؤولاً أمامه.

(ج) محاكم الجنايات

١٤ إنكلترا وويلز

٧٢- يمكن تصنيف الجرائم الجنائية في ثلاث فئات. الجرائم التي لا يمكن تقديم مرتكبيها للمحاكمة إلا بناء على قرار اتهام - وهي الجرائم البالغة الخطورة مثل القتل العمد، والقتل الخطأ والاعتصاب والسلب - وهي جرائم لا تنظرها سوى محكمة التاج التي يرأسها قاض يعقد جلساته مع هيئة محلفين. والجرائم الجزئية - وهي أقل الجرائم خطورة والتي تمثل الأغلبية العظمى من الجرائم الجنائية - وهي جرائم ينظر فيها رجال قضاء مؤهلون تأهيلاً قانونياً ولا يتقاضون راتباً ويعقدون جلساتهم بدون هيئة محلفين. وتتألف الفئة الثالثة من جرائم مثل السرقة والسطو والأذى الكيدي (وهي جرائم تعرف باسم "أي الفتتين") ويمكن أن يتولى النظر فيها إما قضاة جزئيون أو محكمة التاج وفقاً للملابسات كل قضية ولرغبات المتهمين.

٧٣- وتتولى محكمة التاج النظر في القضايا الأشد خطورة، وإصدار الأحكام على المجرمين الذين تحيل المحاكم الجزئية الدعاوى الخاصة بهم إليها لإصدار الحكم فيها، وتنظر في استئناف أحكام المحاكم الجزئية. وتعقد جلساتها في حوالي ٧٨ مركزاً. وجميع المحاكمات المتنازع عليها تُعقد أمام قاض قد يكون قاضي محكمة عالية أو قاضي محكمة دورة أو قاضي محكمة إقليمية، مع هيئة محلفين مؤلفة من ١٢ شخصاً.

٧٤- وتقوم المحاكم الجزئية، فضلاً عن النظر في الجرائم الجزئية وجرائم "أي الفتتين" التي يعهد بها إليها، بإحالة الدعاوى محل الاتهام فقط إلى محكمة التاج، وتحيل للمحاكمة جرائم "أي الفتتين" التي اختار المدعى عليه أن يحاكم أمام محكمة التاج أو التي يتقرر النظر فيها في محكمة التاج. والدعاوى التي تحال لإصدار حكم بشأنها هي التي يكون المتهم في دعوى من دعاوى "أي الفتتين" قد حوكم عنها أمام محكمة جزئية إلا أن المحكمة قررت مع ذلك أن تحيله إلى محكمة التاج لكي تصدر حكمها عليه.

٧٥- يوجد في الوقت الحالي زهاء ٣٠٠٠٠ قاض جزئي في إنكلترا وويلز يحصل كل منهم على تدريب تحت إشراف "مجلس الدراسات القضائية". والقاضي الجزئي شخص يشغل منصب قضائي تطوعي بدون أجر. ويعالج القضاة الجزئيين زهاء ٩٥ في المائة من جميع الدعاوى الجنائية في إنكلترا وويلز، علاوة على بعض الدعاوى العائلية والمدنية. وتتولى ١٠١ لجنة استشارية محلية استقطابهم واختيارهم وتوصي إلى وزير العدل بتعيين المرشحين الناجحين منهم، بعد موافقة رئيس مجلس الملكة الخاص. ويجلس القضاة الجزئيون على "منصة" تضم ثلاثة قضاة ويدعمهم في المحكمة مستشار قانوني مدرب يقدم لهم المشورة بشأن نقاط القانون وبشأن الإجراءات. ويكلف كل قاض جزئي بمنطقة قضائية محلية إلا أن له اختصاص قضائي وطني وفقاً لقانون المحاكم لعام ٢٠٠٣.

٧٦- وبالإضافة إلى ذلك، يعالج قضاة المناطق (المحاكم الجزئية) الذين يوجد منهم حوالي ١٣٦ قاضياً، دعاوى أكثر تعقيداً أو حساسية. ومن المطلوب أن يكون لدى هؤلاء القضاة سبع سنوات من الخبرة على الأقل كمحامي إجراءات أو محامي مرافعة وستين إضافيتين من الخبرة المدفوعة الأتعاب.

٧٧- وتنظر محاكم الأحداث^(٣٨) في الدعاوى التي تخص متهمين دون سن ١٨ سنة من العمر، باستثناء حالات قليلة. وهذه المحاكم محاكم جزئية مشكلة خصيصاً لهذا الغرض وتعد جلساتها إما بمنأى عن المحاكم الأخرى أو في أوقات مختلفة عنها. ولا يُسمح فيها إلا بحضور فئات محدودة من الأفراد ويجب ألا تكشف تقارير وسائط الإعلام عن هوية أي حدث يمثل كمتهم أو كشاهد. وإذا كان الحدث البالغ من العمر أقل من ١٨ عاماً متهماً هو وشخص يبلغ من العمر ١٨ عاماً أو أكثر، تُنظر القضية في محكمة جزئية عادية أو في محكمة التاج. وفيما لو ثبت أن الحدث مذنب، يجوز للمحكمة أن تحيل القضية إلى محكمة أحداث كيما تصدر حكماً فيها ما لم يكن لديها ما يدعو إلى عدم استصواب ذلك.

٧٨- ويجوز لأي شخص أدانته محكمة جزئية أن يستأنف الحكم بالعقوبة أمام محكمة التاج إذا كان قد أقر بأنه مذنب، أو أن يستأنف الحكم بالإدانة أو بالعقوبة في حالة عدم إقراره. وإذا كان الاستئناف يتعلق بنقطة قانونية أو بإجراء قضائي، يجوز لكل من الادعاء والمتهم أن يستأنفا حكم المحكمة الجزئية أمام محكمة القضاء العالي. ويُرفع الاستئناف على الحكم الصادر من محكمة التاج بالإدانة أو بالعقوبة أمام محكمة الاستئناف (دائرة الجنايات). والمحكمة العليا هي محكمة الاستئناف النهائية لجميع القضايا المحالة إما من محكمة القضاء العالي أو من محكمة الاستئناف. ويتوجب قبل إحالة أي قضية إلى المحكمة العليا، أن تثبت المحكمة التي نظرت الاستئناف السابق أن القضية تنطوي على نقطة قانونية ذات أهمية للرأي العام وأن تأذن هذه المحكمة أو المحكمة العليا بنظر الاستئناف.

(٣٨) هذه الملاحظات عبارة عن دعاوى تجري فيها محاكمة شخص دون سن ١٨ سنة كبالغ، أو يكون قد حوكم بالاشتراك مع بالغ أو بشكل آخر إذا كانت دعوى اغتصاب أو قتل خطأ.

٧٩- حيثما يكون شخص قد حوكم بناء على قرار اتهام وأبرئت ساحتها (سواء عن قرار الاتهام بأكمله أو عن بعض الدوافع فقط)، فإنه يجوز للمحامي العام أن يحيل الأمر إلى محكمة الاستئناف لاستجلاء رأيها عن أي نقطة قانونية تكون قد أثرت أثناء النظر في الدعوى. ويجب على المحكمة، قبل إعطاء رأيها في النقاط المحالة إليها، أن تستمع إلى مرافعة المحامي العام أو من ينوبه. كما أن من حق الشخص المفرج عنه أن يكون له محام يترافع عنه. ومهما كان الرأي الذي تعرب عنه محكمة الاستئناف، فإنه لا يؤثر على حكم البراءة. ويجوز للمحامي العام، بإحالة الدعوى، أن يحصل على حكم يساعد الادعاء في الدعاوى المستقبلية، ولكنه لا يستطيع أن يطلب من المحكمة أن تلغي حكم براءة ذلك المتهم الذي دفعت قضيته إلى مسألة الإحالة. كما يمكن إحالة النقطة إلى مجلس اللوردات إذا ما رأت محكمة الاستئناف أنها تستحق أن تكون موضع نظر لوردات القانون.

٨٠- كما يجوز للمحامي العام أن يحيل دعوى إلى محكمة الاستئناف إذا ما ارتأى أن الحكم الذي أصدره القاضي في محكمة التاج كان مخففاً أو غير قانوني على غير الواجب. وتسري سلطات المحكمة فقط على الجرائم محل الاتهام وعلى جرائم محددة من "أي النوعين" المدانة في محكم التاج. ويجب أن تأذن محكمة الاستئناف بإحالة الحكم. ويجوز لمحكمة الاستئناف أن تشطب أي حكم وأن تحل محله حكماً أكبر أو أقل مما قد ترى أنه مناسب للدعوى، شريطة أن يكون ذلك في نطاق سلطة قاض محكمة التاج الذي قضى بالحكم الأصلي. وعموماً، فإن خطر المحاكمة المزدوجة يعني أنه ما أن تُحلى ساحة شخص ما من جريمة فإنه لا يمكن محاكمته مرة ثانية. بيد أنه من الممكن حالياً، بموجب الباب العاشر من قانون العدالة الجنائية لعام ٢٠٠٣، أن تُجرى إعادة محاكمة عن جرائم معينة شديدة الخطورة، حيثما يكون قد ظهر إلى العيان أدلة جديدة ومفحمة.

٢٤ اسكتلندا

٨١- تنظر محكمة القضاء العالي في اسكتلندا في جميع الجرائم الخطيرة مثل القتل والخيانة والاعتصاب؛ وتختص محكمة عامل الملكة بالجرائم الأقل خطورة، ومحكمة الصلح بالجرائم الثانوية. وتُنظر القضايا الجزئية إما بموجب دعوى رسمية عندما ترفع الدعوى بناء على قرار اتهام ويعقد القاضي جلساته مع هيئة محلفين مكونة من ١٥ عضواً، أو بموجب دعوى جزئية وفيها يعقد القاضي جلساته بدون هيئة محلفين. وجميع القضايا المرفوعة أمام المحكمة العالية والقضايا الأكثر خطورة المرفوعة أمام محاكم عامل الملكة، ينظر فيها قاض وهيئة محلفين. وترفع الدعاوى الجزئية في القضايا الأقل خطورة أمام محاكم عامل الملكة وفي جميع القضايا المرفوعة أمام المحاكم المحلية. وتتفاوت سلطة إصدار أقصى حكم.

٨٢- وفي اسكتلندا، عادة ما يُستدعى الأحداث دون سن ١٦ عاماً ممن ارتكبوا جريمة أو اعتبروا، لأي أسباب أخرى محددة في القانون، في حاجة إلى رعاية إلزامية أو إلى حماية، للمثول أمام هيئة أحداث. وتتألف الهيئة من ثلاثة أعضاء يختارون من فريق من المتطوعين الذين عينهم

وزراء اسكتلنديون. ويجب تمثيل كلا الجنسين في كل هيئة. وفي أعقاب كل جلسة محاكمة، يجوز للطفل أو والديه أن يستأنفوا الحكم، ولكن يجب عليهم أن يفعلوا ذلك خلال ٢١ يوماً. ويعرض هذا الاستئناف أيضاً أمام محكمة عامل الملكة. ويجوز مع ذلك أن يحاكم عدد صغير من الأطفال الذين ارتكبوا جرائم خطيرة أمام النظام القضائي الجنائي للبالغين.

٨٣- وتنقسم مناطق اسكتلندا القضائية الست كذلك إلى دوائر محكمة عامل الملكة، ولكل دائرة عامل أو أكثر من عمال الملكة الذين هم قضاة المحكمة. ومحكمة القضاء العالي، وهي أعلى محكمة جنائيات في اسكتلندا، هي محكمة موضوع واستئناف على حد سواء. ولأي من القضاة التاليين حق نظر القضايا في المحكمة العالية: رئيس محكمة الجنائيات الاسكتلندية (رئيس المحكمة)، أو نائب رئيس محكمة الجنائيات (القاضي التالي من حيث الرتبة) أو أحد لوردات القضاء المنتدبين.

٨٤- وتتناول المحكمة العالية جميع قضايا الاستئناف. وفي كل من الإجراءات القضائية الرسمية والجزئية، يمكن رفع استئناف عن حكم بالإدانة أو بالعقوبة أو بكليهما. ويجوز للمحكمة أن تأمر بإعادة المحاكمة فيما لو ألغت الحكم بالإدانة. وليس هناك استئناف آخر أمام مجلس اللوردات. وفي الدعاوى الجزئية، يجوز للمدعي العام أن يستأنف ضد حكم بالبراءة أو بالعقوبة استناداً إلى نقطة قانونية. ويجوز لمحامى التاج أن يلتمس رأي المحكمة العالية بشأن نقطة قانونية تكون قد أثرت في قضية شخص حوكم بناء على قرار اتهام وأبرئت فيها ساحته. ولا يؤثر ذلك على حكم البراءة الصادر في القضية الأصلية.

٣٤ آيرلندا الشمالية

٨٥- هيكل المحاكم في آيرلندا الشمالية مماثل إلى حد كبير لهيكل المحاكم في إنكلترا وويلز. وتنظر في القضايا الجزئية اليومية محاكم جزئية يرأسها شخص متفرغ كل الوقت ويتمتع بمؤهلات قانونية يسمى قاضي منطقة (محاكم القضاة الجزئيين). أما قضايا الأحداث دون سن ١٨ عاماً فتتظر فيها محاكم الأحداث التي تتألف من قاضي منطقة (محاكم القضاة الجزئيين) ومن عضوية محلفين (يشترط أن يكون أحدهما على الأقل امرأة) مدربين على الأمور المتعلقة بقضاء الأحداث بصفة خاصة. وكما هو الحال في إنكلترا وويلز، تنطبق قيود الإبلاغ على القضايا التي تنظرها محاكم الأحداث لمنع نشر اسم المدعى عليه وصورته. وتنظر محكمة الإقليم في قضايا الاستئناف المرفوعة من المحاكم الجزئية (بما في ذلك محاكم الأحداث).

٨٦- وتنظر محكمة التاج في القضايا الجنائية المرفوعة بناء على قرار اتهام. ويعمل فيها قضاة المحكمة العالية وقضاة محاكم الأقاليم. وتُنظر الدعاوى عموماً أمام قاض واحد. وتُنظر جميع القضايا المتنازع عليها، بخلاف تلك التي تنطوي على جرائم محددة بموجب قانون الطوارئ، في جلسات أمام هيئة محلفين.

٨٧- وخلال فترة العنف والإرهاب الطائفيين في السبعينيات، أصبح النظر في القضايا الناشئة بموجب تشريع الطوارئ يتم بواسطة قاض جالس بدون هيئة محلفين ضروري لأنه كان يجري ترويع المحلفين. وقد ألغي نظام "Diplock system" هذا في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ واستعيض عنه بنظام جديد من المحاكمة بدون هيئة محلفين بموجب قانون العدالة والأمن (آيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٧. ويركز النظام الجديد على ملائمة الجرمية وليس على الجرمية ذاتها، ويتطلب تقييماً للخطر المتمثل في إمكانية تضرر إقامة العدالة في حد ذاته. وثمة افتراض في الوقت الحالي بأن تُجرى المحاكمة في جميع القضايا بهيئة محلفين ما لم يكن هناك قرار من رئيس الادعاء العام بإجازة قضايا على أنها مناسبة للمحاكمة بدون هيئة محلفين.

٨٨- وتنتظر محكمة استئناف آيرلندا الشمالية العليا في قضايا استئناف الأحكام الصادرة بالإدانة أو بالعقوبة من محكمة التاج. وتشبه الإجراءات اللازمة للاستئناف مرة أخرى أمام مجلس اللوردات تلك المتبعة في إنكلترا وويلز.

(د) الدعاوى الجنائية

١٤، المحاكمة

٨٩- تأخذ المحاكمات الجنائية في المملكة المتحدة شكل مساحلة بين الادعاء والدفاع. وبما أن القانون يفترض براءة المتهم ما لم تثبت إدانته، فإن الادعاء لا يتمتع بأي ميزة ظاهرية أو حقيقية على الدفاع. وللمدعى عليه (الذي يطلق عليه في اسكتلندا اسم المتهم) حق توكيل محام عنه، ويجوز تقديم المساعدة القانونية له من الأموال العامة. وفي حالة الحبس الاحتياطي، يحق له أن يتلقى زيارة من مستشار قانوني بما يكفل له إعداد دفاع على الوجه الصحيح.

٩٠- وتجرى المحاكمات الجنائية عادة في جلسات علنية، وتطبق قواعد الإثبات والأدلة (فيما يتعلق بإثبات الوقائع) بصرامة. ويمكن في الحالات التي يجري فيها الاستناد إلى أدلة غير قانونية أن يُلغى حكم الإدانة في محكمة الاستئناف. وللمدعى عليه أثناء فترة محاكمته حق سماع واستجواب شهود الادعاء، ويتم ذلك عادة من خلال محام؛ وحق استدعاء شهوده، ويمكن إرغامهم قانوناً على الحضور إذا رفضوا الحضور طوعاً؛ وحق مخاطبة المحكمة شخصياً أو من خلال محام باعتبار أن للدفاع حق إبداء الكلمة الأخيرة في المحاكمة. ولا يجوز استجواب المدعى عليه ما لم يكن قد وافق على حلف اليمين كشاهد دفاع. ولدى إدلائه بشهادته، لا يجوز استجوابه عن شخصيته أو غير ذلك من أشكال السلوك إلا في ظروف استثنائية. ولا يجوز للادعاء عموماً أن يقدم أدلة من هذا النوع.

٩١- والادعاء مُطالب في إنكلترا وويلز وآيرلندا الشمالية، أثناء فترة إعداد قضية ما، فيما عدا تلك الخاصة بتهم ثانوية، بأن يُفصح للدفاع، سواء بشكل تلقائي أو فيما لو طلب إليه ذلك، عن جميع الأدلة المتوافرة لديه ضد المتهم والتي ينوي الاستناد إليها كأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اختبار الإفصاح، يتطلب من الادعاء أن يفصح عن أي مواد لم يكن المتهم قد

اطلع عليها سابقاً والتي قد تقوض دفع الادعاء أو تعزز دفع المتهم. بيد أن القانون الحالي يسمح بحجب مواد معينة غير مستخدمة إذا ما قضت المحكمة بأن ثمة صالح عام في المحافظة على سريتها (والإفصاح عنها غير ضروري للمحاكمة العادلة).

٩٢- وفي اسكتلندا، يتوجب على التاج أن يزود الدفاع مسبقاً بجميع الأدلة المادية التي قد تكون في صالح المتهم أو تدينه، بما في ذلك جميع المعلومات التي يعلم بها التاج سواء كانت تضعف من دفع التاج بشكل جوهري أو تقوى من دفع الدفاع بشكل جوهري.

٩٣- ويجوز للدفاع أو للادعاء الدفع بأن حالة المدعى عليه العقلية تحول دون أهليته للمحاكمة. وفيما لو قررت هيئة المحلفين (أو القاضي في اسكتلندا) ذلك، يودع المدعى عليه في إحدى المصححات.

٢٤ هيئة المحلفين

٩٤- يتولى القاضي في المحاكمات التي تتولاها هيئة محلفين البت في المسائل القانونية، ويوجز الأدلة لعرضها على هيئة المحلفين، ويوجه الهيئة إلى القانون الذي ينطبق في هذه الحالة، ويُبرئ ساحة المتهم أو يصدر الحكم عليه بالعقوبة. وتبت هيئة المحلفين فقط فيما إن كان المدعى عليه مذنباً أو غير مذنب. وفي إنكلترا وويلز، يجوز للقاضي في حالة عجز هيئة المحلفين عن التوصل إلى قرار بالإجماع أن يطلب منها التوصل إلى قرار بالأغلبية شريطة ألا يكون في هيئة المحلفين العادية المكونة من ١٢ شخصاً أكثر من معارضين اثنين. وفي اسكتلندا، حيث تتألف هيئة المحلفين من ١٥ شخصاً، يجوز التوصل إلى القرار بأغلبية بسيطة ولكن لا يجوز، كقاعدة عامة، إدانة شخص بدون أدلة مساندة. وفيما لو أصدرت هيئة المحلفين قراراً بأن المتهم "غير مذنب" (أو في اسكتلندا "بعدم ثبوت الأدلة"، وهو قرار بديل بالبراءة)، ينتفي حق الادعاء في الاستئناف ولا يجوز محاكمة المدعى عليه مرة أخرى بنفس الجرم. أما في حالة صدور قرار بأنه "مذنب" فيحق للمدعى عليه الاستئناف أمام المحكمة المختصة.

٩٥- وهيئة المحلفين هيئة مستقلة تماماً عن الهيئة القضائية. وأي محاولة تدخل في شؤون هيئة المحلفين متى حلفت اليمين تعرض مرتكبها للعقوبة بموجب قانون انتهاك حرمة المحكمة لعام ١٩٨١.

٩٦- وللادعاء والدفاع الحق في الاعتراض على المحلفين المحتملين بتقديم الأسباب التي تحملهم على الاعتقاد بأن من المحتمل أن يكون أحد المحلفين متحيزاً. ولا يوجد حق اعتراض تلقائي بدون تقديم مسوغ. وبالإضافة إلى ذلك، يستطيع الادعاء أن يمارس أيضاً الحق في طلب مؤازرة أحد المحلفين، أو يستطيع القاضي أن يستخدم سلطاته التقديرية في صرف أحد المحلفين إذا ما كانت الملابس تسوغ ذلك. وألغى قانون القضاء الجنائي (اسكتلندا) لعام ١٩٩٥ الحق في الاعتراض الذي لا يستتبعه بيان بالأسباب.

٩٧- والأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٧٠ سنة المسجلون في السجل الانتخابي، والذين عاشوا في المملكة المتحدة لمدة خمس سنوات متصلة على الأقل منذ بلوغهم من العمر ١٣ سنة، مطالبون، فيما عدا استثناءات معينة، بأداء الخدمة ضمن هيئة محلفين، ما لم يكونوا غير مؤهلين أو تم إعفاؤهم من ذلك. ومن بين الأشخاص غير المؤهلين للخدمة كمحلفين: كل من حكم عليه في المملكة المتحدة بالسجن لمدة خمس سنوات أو أكثر؛ وأولئك الذين حكم عليهم في السنوات العشر السابقة بالسجن لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر أو بالحبس الاحتياطي أو بالإيداع في نزل الشباب، أو تلقوا حكماً مع وقف التنفيذ أو حكم عليهم بعقوبة يقضونها في خدمة المجتمع؛ والذين يتلقون علاجاً بصفة منتظمة على يد ممارس طبي أو أودعوا في مستشفى أو مؤسسة مماثلة لأي سبب من أسباب الاضطرابات العقلية.

(هـ) التحقيق في حالات الوفاة

٩٨- يقوم قضاة الوفيات في إنكلترا وويلز وأيرلندا الشمالية بالتحقيق في حالات الوفيات الناتجة عن استعمال العنف أو الوفيات غير الطبيعية أو الوفاة المفاجئة حيث يكون السبب فيها غير معروف. ويجوز إبلاغ الوفيات إلى قاضي الوفيات المحلي (الذي إما أن يكون حاصلاً على مؤهلات طبية أو قانونية، أو كليهما) بواسطة أطباء أو الشرطة أو قاضي جزئي أو السلطات العامة أو أحد أفراد الجمهور. فإذا ما كانت الوفاة مفاجئة والسبب فيها غير معروف، فإنه لا يتعين على قاضي الوفيات أن يجري تحقيقاً إذا ما كان مطمئناً، بعد إجراء فحص الجثة، إلى أن الوفاة راجعة إلى أسباب طبيعية. أما إذا كانت هناك أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن الميت توفي نتيجة أعمال عنف أو أن الوفاة حدثت بشكل غير طبيعي أو أنه توفي في السجن أو في ظروف أخرى معينة، فلا بد لقاضي الوفيات أن يجري تحقيقاً ويتوجب على محكمة قاضي الوفيات أن تثبت الطريقة التي توفي بها الميت وزمان ومكان حدوث الوفاة. ويجوز لقاضي الوفيات أن يعقد جلساته بمفرده، أو يعقدها في ظروف معينة مع هيئة محلفين. ولا يجوز لقاضي الوفيات أو لهيئة محلفي محكمة الوفيات الإعراب عن رأي بشأن مسائل تتعلق بالتبعية الجنائية والمدنية والتي يرجع البت فيها إلى محاكم أخرى.

٩٩- وفي اسكتلندا، يتولى المدعي العام المحلي التحقيق شخصياً في جميع حالات الوفاة المفاجئة والمشتبه فيها. ويجوز له أن يقدم تقريراً عن نتائج التحقيق إلى دائرة التاج. ويجوز في عدد محدود من الحالات إجراء تحقيق في حادث أفضى إلى الوفاة أمام عامل الملكة. والتحقيق في الحوادث المفضية للوفاة إلزامي بالنسبة لفئات معينة (مثل حالات الوفاة في الحبس). وعلاوة على ذلك، يتمتع محامي التاج بسلطة تقديرية في الأمر بإجراء تحقيق لما فيه الصالح العام في الحالات التي تكون فيها ظروف الحادث قد أثارت قلق الجمهور.

واو - السجون، المراقبة، إخلاء السبيل المشروط

١٠٠- تولى وزير الدولة لشؤون العدل في أيار/مايو ٢٠٠٧ المسؤولية عن دائرة السجون ودائرة المراقبة والرعاية التالية في إنكلترا وويلز. وتعود مسؤولية التكليف بتقديم، وتنفيذ، خدمات إدارة الجناة البالغين في الحبس والمجتمع في إنكلترا وويلز إلى الوكالة الوطنية لخدمة إدارة الجناة (وكالة تنفيذية تابعة لوزارة العدل).

١٠١- يقوم وزير الدولة لشؤون العدل بتعيين مجلس رصد مستقل لكل منشأة سجون يمثل المجتمع المحلي لتقديم وجهة نظر مستقلة عن معايير العدالة والإنسانية التي يعامل بها المدعون في الحبس ونطاق كفاية البرامج التي تعدهم لعملية إطلاق سراحهم. ويقوم المجلس بإحاطة الوزير علماً بأي شواغل تتناهبه، ويرفع تقريراً سنوياً إلى الوزير عن كيفية وفاء السجن للمعايير والاشتراطات الموضوعة له وما هو تأثير ذلك على المدعين في الحبس لديه.

١٠٢- وتخضع السجون للتفتيش من مفتش صاحبة الجلالة العام للسجون الذي تعينه الملكة ويعتبر مسؤولاً أمام وزير الدولة لشؤون العدل مباشرة. ويتولى التفتيش على فعالية أعمال المراقبة مفتش صاحبة الجلالة العام لشؤون المراقبة الذي يعينه وزير الدولة لشؤون العدالة والذي يعتبر مسؤولاً أمام الوزير مباشرة.

١٠٣- كما يقوم وزير الدولة لشؤون العدالة بتعيين أمين مظالم السجون والمراقبة. ويتمثل دور أمين المظالم في التحقيق في فرادى الشكاوى المقدمة من السجناء ومن الجناة الموضوعين تحت المراقبة ومن المهاجرين المعتقلين، وتقديم توصيات بشأنها. كما أن أمين المظالم مسؤول عن التحقيق في أي حالات وفاة تحدث في السجون والإصلاحات ومرافق احتجاز المهاجرين. ويرفع أمين المظالم تقارير سنوية إلى وزير الدولة لشؤون العدالة. ويقدم مجلس خاص للعفو المشروط مشورته إلى وزير الدولة لشؤون العدالة بشأن إطلاق سراح مشروط للسجناء.

١٠٤- هيئة ائتمان الرعاية الأولية التابعة لمصلحة الصحة الوطنية مسؤولة عن تقديم الخدمات الصحية في السجون العامة في إنكلترا.

(ز) العضو

١٠٥- وزير الداخلية مسؤول عن تقديم المشورة للملكة عما إن كانت هناك دواع استثنائية لممارسة امتياز الرحمة الملكي، ومثلاً في حالة عدم وجود انتصاف من قبل محكمة ما، للعفو عن شخص أدين بجرم أو لإسقاط جزء من العقوبة التي فرضتها محكمة ما أو العقوبة بأكملها. وتمتد مسؤولية وزير الداخلية عن الامتياز الملكي إلى إنكلترا وويلز. ويملك وزيراً الدولة في اسكتلندا وأيرلندا الشمالية مسؤوليات مماثلة.

(ح) القانون المدني

١٠٦- تتمثل أهم فروع القانون المدني في إنكلترا وويلز وأيرلندا الشمالية في: قانون الأسرة، وقانون الملكية، وقانون العقود، وقانون الأخطاء (الذي يغطي الأضرار التي تلحق بشخص ما على يد شخص آخر بصرف النظر عن وجود أي اتصال بينهما، والتي تشمل مفاهيم مثل الإهمال والتشهير والتعدي). ومن فروع القانون المدني الأخرى القانون الدستوري والإداري (خاصة فيما يتعلق باستخدام السلطة التنفيذية)، والصناعي، والبحري، والكنسي. وللقانون المدني الاسكتلندي فروعته التي تشبه غالباً نفس تلك الفروع.

١٠٧- وأدخلت في عام ١٩٩٩ قواعد إجرائية موحدة للمحاكم المحلية والحكمة العالية، هي "قواعد الإجراءات المدنية"، لكفالة معالجة المحاكم للقضايا بشكل عادل. كما أنشئ مجلس القضاء المدني للإشراف على تحديث نظام القضاء المدني في إنكلترا وويلز وتنسيقه. ويتمثل دوره الرئيسي في استعراض النظام باستمرار وإصلاحه بناء على ذلك.

(ط) المحاكم المدنية

١٤ إنكلترا وويلز

١٠٨- الاختصاص القضائي الذي تتمتع به المحاكم الجزئية محدود، ويشمل دعاوى معينة بشأن قانون الأسرة، وتعرض الصحة للخطر بموجب تشريعات الصحة العامة، واسترداد الضرائب. وتصدر لجان من قضاة جزئيين تراخيص الأماكن العامة ومكاتب الرهان المشترك والنوادي.

١٠٩- وتشمل الولاية القضائية لمحاكم الأقاليم البالغ عددها ٢١٦ محكمة الدعاوى التي تقام بموجب قانون العقود وقانون الأخطاء (باستثناءات ثانوية) وقضايا الائتمان والرهن ودعاوى استرداد الأراضي. وتتولى محاكم الأقاليم النظر في القضايا التي تنطوي على مطالبات تتعدى حدوداً معينة برضا الأطراف، أو - في ظروف معينة - لدى إحالتها من المحكمة العالية.

١١٠- وتشمل المسائل الأخرى التي تتناولها محاكم الأقاليم دعاوى إيجار المبيعة وقضايا الإيجارات والمنازعات الناشئة بين مالك ومستأجر، وقضايا التبني. أما قضايا الطلاق فتبت فيها المحاكم المعنية كمحاكم أقاليم للطلاق؛ ويجري خارج لندن تناول حالات الإفلاس في محاكم أقاليم معينة. وتنظر هذه المحاكم أيضاً في شكاوى التمييز القائم على أساس العرق أو الجنس (خارج نطاق الاستخدام). وهناك مرافق تحكيم خاصة وإجراءات مبسطة للقضايا التي تنطوي على مطالبات صغيرة (خاصة تلك التي تتعلق بالمستهلكين).

١١١- وجميع قضاة المحكمة العليا (ومن فيهم قضاة محكم الاستئناف ومحكمة التاج والمحكمة العالية) وجميع قضاة المحاكم الدورية وقضاة محاكم الأقاليم الجنائية يحق لهم القضاء في محاكم الأقاليم، غير أن لكل محكمة قاضياً أو أكثر من قضاة المحاكم الدورية يخصصه لها وزير العدل،

وهؤلاء هم الذي يتولون عموماً الفصل في القضايا العادية التي تنظر فيها المحكمة. وعادة ما ينظر القاضي في القضية بمفرده وإن كان يجوز أن تأمر المحكمة، بصفة استثنائية، بإجراء المحاكمة مع هيئة محلفين.

١١٢- وتنقسم محكمة القضاء العالي إلى دائرة محكمة العدل ودائرة مجلس الملكة الخاص ودائرة الأسرة؛ وولايتها القضائية أصلية واستثنائية على حد سواء، وتغطي القضايا المدنية وبعض القضايا الجنائية. وتسد عموماً أنواع معينة من العمل إلى دائرة بعينها. فدائرة الأسرة مثلاً، تتناول جميع الاختصاصات القضائية التي تمس الأسرة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتبني والوصاية. وتتناول محكمة العدل تفسير الوصايا وإدارة العقارات. أما القانون البحري والقانون التجاري، فهما من مسؤولية المحكمة البحرية والمحكمة التجارية في دائرة مجلس الملكة الخاص.

١١٣- ويُلحق كل من قضاة محكمة القضاء العالي البالغ عددهم ١٠٨ قاضياً بإحدى الدوائر بالتعيين؛ علماً بأنه يمكن نقله إلى أي دائرة أخرى أثناء شغله لوظيفته. وخارج لندن (حيث تعقد المحكمة العالية جلساتها في محاكم العدل الملكية) تعقد الجلسات في ٢٧ مركزاً من مراكز محاكم الأقاليم. ويعقد قضاة المحكمة العالية الجلسات بمفردهم لنظر قضايا أول درجة أما قضايا الاستئناف في المسائل المدنية من أحكام أدنى درجة فتتظرها محاكم مشكلة من قاضيين (أو ثلاثة في بعض الأحيان)، أو ينظرها قضاة الدائرة المختصة الذين يعينهم وزير العدل.

١١٤- وفي إنكلترا وويلز، تنظر دائرة الأسرة في محكمة القضاء العالي في الاستئناف في دعاوى الزوجية والتبني والوصاية التي نظرتها المحاكم الجزئية. وتنظر محكمة التاج في الاستئناف ضد قرارات لجنة الترخيص المشككة من قضاة جزئيين. وتُنظر الاستئنافات ضد أحكام المحكمة العالية ومحاكم الأقاليم في محكمة الاستئناف (الدائرة المدنية) التي تتألف من رئيس محكمة الاستئناف و٣٥ من مستشاري محكمة الاستئناف، وقد ترفع إلى مجلس اللوردات وهو محكمة الاستئناف النهائية في القضايا المدنية والجنائية. والقضاة في مجلس اللوردات هم ١١ من لوردات الاستئناف المعاونين الذين يجب أن يكون لهم نصاب من ثلاثة أعضاء، ولكنهم عادة ما يعقدون جلساتهم في مجموعة من خمسة قضاة بل وفي بعض الأحيان من سبعة. بيد أن المحكمة العليا حلت اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ محل مجلس اللوردات كمحكمة استئناف نهائية.

٢٤ اسكتلندا

١١٥- المحاكم المدنية الرئيسية في اسكتلندا هي محاكم عامل الملكة والمحكمة المدنية العليا. والاختصاص المدني الذي تتمتع به محكمة عامل الملكة يمتد إلى معظم أنواع الدعاوى ولا تحد منه عادة قيمة القضية. ولعامل الملكة اختصاص قضائي فعلي في جميع المسائل المتصلة بالقانون المدني وجميع أنواع الدعاوى فيما عدا حالات استئناف قانونية معينة والاستئناف المقدم إلى المحكمة المدنية العليا. وينجز عامل الملكة الجزء الأكبر من العمل، ويجوز تقديم

استئناف ضد القرارات التي يصدرها أمام رئيس عمال الملكة أو أمام المحكمة المدنية العليا مباشرة. كما ينظر عامل الملكة في عدد من الاستئنافات القانونية أو طلبات من قبيل استئناف أحكام مجلس التراخيص.

١١٦- وتعد المحكمة المدنية العالية جلساتها في أدبرة فقط، وتمتع عموماً باختصاص قضائي للنظر في جميع أنواع الدعاوى. والاستثناء الأساسي هو الدعوى التي تختص بها حصراً محكمة عامل الملكة حيث تكون القيمة المطالب بها أدنى من مبلغ معين. وتنقسم المحكمة المدنية العالية إلى دائرتين هما الدائرة الأولى وهي محكمة أول درجة، والدائرة العالية، وهي أساساً محكمة استئناف. وتنقسم الدائرة العالية إلى قسمين متساويين في الوضع، ويتألف كل منهما من أربعة قضاة، علماً بأن رئيس المحكمة المدنية العليا هو الذي يتولى رئاسة القسم الأول ويتولى نائب رئيس المحكم المدنية العليا رئاسة القسم الثاني. ويجوز رفع قضايا الاستئناف من الدائرة الأولى ومن محكمة عامل الملكة إلى الدائرة العالية. وقضاة المحكمة المدنية العالية هم نفس قضاة محكمة القضاء العالي. ويشغل رئيس المحكمة المدنية العالية منصب رئيس محكمة الجنابات في محكمة القضاء العالي. وللمحكمة المدنية العالية عدد من الإجراءات الخاصة من أجل أنواع معينة من الدعاوى وبالأخص القضايا التجارية ودعاوى الأضرار بالنسبة للإصابات الشخصية وحالات الوفاة. ولهذه المحكمة اختصاص قضائي حصري في قضايا دولية معينة، وبالأخص بموجب الاتفاقيات الدولية التي تعالج اختطاف الأطفال واحتجازهم.

١١٧- ومحكمة الأرض الاسكتلندية محكمة خاصة تتناول حصراً مسائل الزراعة. ويتمتع رئيسها بنفس وضع ومدة ولاية قاضي المحكمة المدنية العالية وأعضاؤها الآخرون أخصائون مؤهلون في مجال الزراعة.

٣٤ آيرلندا الشمالية

١١٨- ترفع القضايا المدنية الثانوية في آيرلندا الشمالية أمام محاكم الأقاليم، وإن كانت المحاكم الجزئية تتناول أيضاً فئات معينة من القضايا المدنية. والمحكمة المدنية العالية هي محكمة القضاء العالي، التي يجوز استئناف أحكامها أمام محكمة الاستئناف. وهاتان المحكمتان، إلى جانب محكمة التاج، تشكل جميعاً محكمة القضاء العالي في آيرلندا الشمالية، وتشبه ممارساتها وإجراءاتها تلك الممارسات والإجراءات المتبعة في إنكلترا وويلز. وقد حلت المحكمة العليا محل مجلس اللوردات كمحكمة استئناف مدني نهائية.

(ي) الإجراءات المدنية

١٤ إنكلترا وويلز

١١٩- في إنكلترا وويلز، يقوم المتظلم برفع الدعوى المدنية والذي يشار إليه باسم "المدعى". ولا يشترط إجراء أي تحقيق تمهيدي في صحة ادعاءات التظلم. وتتمثل الطريقة المعتادة لبدء دعوى مدنية في كل من المحكمة العالية والمحكمة الإقليمية في إصدار وثيقة تعرف باسم "عريضة المطالبة". ويغلب على المراحل الباكورة من الدعاوى المدنية تبادل بيانات رسمية عن القضية من الأطراف المعنية.

١٢٠- ويمكن في العادة التنازل عن الدعاوى المدنية أو إنهاؤها في أي وقت. والدعاوى التي ترفع أمام المحاكم ينظر فيها عادة قاض بدون هيئة محلفين. بيد أنه يمكن، رهناً بموافقة المحكمة، إجراء محاكمة في وجود هيئة محلفين في القضايا التي تنطوي على دعاوى الغش والتشهير والقتل والإجراء الكيدي والحبس بدون سند قانوني. وتبت هيئة المحلفين في المسائل المتعلقة بالوقائع وفي الأضرار الواجب تعويض الطرف المضرور عنها. وينبغي صدور الأحكام في العادة بغالبية الأصوات، ولكن إذا لم تستطع هيئة المحلفين التوصل إلى اتفاق، فإنه يجوز قبول صدور حكم بغالبية الأصوات.

١٢١- وتبدأ الدعوى في المحاكم الجزئية بشكوى تصدر المحكمة بصدها أمر حضور إلى المدعى عليه يتضمن تفاصيل الشكوى والتاريخ المحدد لنظرها. ويقدم الأطراف والشهود ما لديهم من أدلة في جلسة المحكمة. وتُنظر قضايا الأسرة عادة من جانب عدد لا يزيد على ثلاثة قضاة عاديين من بينهم امرأة متى أمكن ذلك؛ ولا يُسمح للجمهور بحضور الجلسة. ويجوز للمحكمة أن تصدر حكماً برعاية الأطفال وتأمين سبل الاتصال بهم والإشراف عليهم وكذلك دفع نفقة للزوجات والأطفال.

١٢٢- وإذا رفض طرف ما الامتثال لحكم أو أمر من المحكمة، فإن هناك نطاقاً من إجراءات الإنفاذ المتاحة. وحيثما تكون الأحكام متعلقة بمبلغ من المال، فإن أشيع طرق الإنفاذ تتمثل في توقيع الحجز على سلع المدين أو بأمر حجز على المكاسب. وإذا ما أخذ الحكم شكل الأمر الزجري، فقد يفرض رفض إطاعة الأمر الزجري إلى الحبس بتهمة إهانة المحكمة. وعادة ما تأمر المحكمة بأن يدفع الطرف الخاسر تكاليف الدعوى.

٢٤ اسكتلندا

١٢٣- وفي اسكتلندا، تبدأ الإجراءات في المحكمة المدنية العالية، أو في الدعاوى العادية في محكمة عامل الملكة، بإصدار أمر حضور للمدعى عليه. وعلى المدعى عليه الذي يعترض الطعن في الدعوى أن يخطر المحكمة بذلك، وفي حالة عدم مثوله أمام المحكمة فإنه يخول لها سلطة إصدار حكم غيابي لصالح المدعى. أما في الدعاوى العادية التي ترفع أمام محكمة عامل الملكة، فإن الدعوى تبدأ بإصدار أمر أولي، ويتعين على المدعى عليه تقديم إخطار كتابي بعزمه على

الدفاع ثم يقدم بعد ذلك دفوعاً تتبعها جلسة اختيارات. وفي الدعاوى العائلية، تحضر الأطراف جلسة الاختيارات، ويمكن للمحكمة أن ترسل الدعاوى إلى الوساطة. وبعد جلسة الاختيارات تنتقل الدعاوى إلى مناقشة القضايا القانونية أو الإثبات.

١٢٤- وفي القضايا الجزئية (التي تنطوي على مبالغ تتراوح قيمتها بين ٧٥٠ إلى ١٥٠٠ جنيه إسترليني) المنظورة في محاكم عامل الملكة، يتم تضمين عريضة المطالبة في أوامر الحضور. والهدف من الإجراء هو التمكين من البت في معظم الدعاوى دون الحاجة لمثول الأطراف المعنية أمام المحكمة. وليس هناك عادة ما يدعو الأطراف (أو من يمثلها) للمثول أمام المحكمة إلا في حالة المنازعة في الطلبات. ويتم تصريف هذه القضايا الجزئية وفقاً لجدول زمني محدد وتنطوي على تقديم الحد الأدنى من مذكرات الدفع الكتابية وتغطي فئات معينة من قضايا المدفوعات وقضايا استعادة ممتلكات موروثه.

١٢٥- وقد أُدخل العمل بإجراء المطالبات الصغيرة في اسكتلندا في عام ١٩٨٨، وينص على أن يبدأ النظر في جميع المطالبات التي تصل إلى ٧٥٠ جنيه إسترليني بشكل مماثل لذلك المتاح في القضايا الجزئية. وحيثما لا يكون لدى المدعي بالحق تمثيل قانوني، فإن المحكمة تساعده في استكمال وإرسال أوامر الاستدعاء. ورغم أن الإجراءات في المطالبات الصغيرة مماثلة لإجراءات الدعاوى الجزئية، فإنه يستهدف منها أن تكون غير رسمية إلى حد كبير، وتستحث المحكمة على اتباع قواعد إجراءات أقل صرامة وإثبات الأدلة. ولا تتاح المساعدة القانونية من أجل المطالبات الصغيرة، والنفقات محدودة بشكل صارم.

٣٤، آيرلندا الشمالية

١٢٦- والإجراءات المتبعة في آيرلندا الشمالية مماثلة لتلك المتبعة في إنكلترا وويلز. وتبدأ الإجراءات في محاكم الأقاليم بإصدار أمر مدني ضد المدعي عليه باعتبار أنه لا توجد لوائح ادعاء في محكمة الإقليم. وأحكام المحاكم المدنية واجبة النفاذ من خلال إجراء مركزي تتولى إدارته دائرة إنفاذ الأحكام.

(ك) محاكم الممارسات التقييدية

١٢٧- محكمة الممارسات التقييدية محكمة متخصصة في المملكة المتحدة تتصدى للاحتكاكات والممارسات التجارية التقييدية، وتضم خمسة قضاة وعدداً يصل إلى عشرة أشخاص آخرين لديهم خبرة في شؤون الصناعة والتجارة أو الحياة العامة.

(ل) دائرة المحاكم الإدارية

١٢٨- تعالج المحاكم الإدارية نطاقاً عريضاً من المنازعات، معظمها منازعات بين الأفراد والدولة، وكانت تتولى القيام بها تقليدياً نفس الدوائر الحكومية التي تقوم هي باستعراض قراراتها. وقد وردت الحاجة إلى إصلاح نظام المحاكم الإدارية لأول مرة في الاستعراض الذي

وضعه سير أندرو ليغات بعنوان: "Tribunals for Users- One System, One Service". وقبلت الحكومة بمقترحاته وتم إنشاء دائرة المحاكم الإدارية المكونة من أكثر من ١٦ محكمة قائمة في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ كجناح تنفيذي تابع لوزارة العدل. ويعكس ذلك أكثر التغييرات جذرية في نظام العدالة على مدى ٥٠ عاماً.

١٢٩- وأوجد قانون المحاكم الإدارية والمحاكم والإنفاذ لعام ٢٠٠٧ محاكم إدارية من شق أول ومحكمة إدارية عليا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ومحكمة الشق الأول هي محكمة أول درجة بالنسبة لمعظم الاختصاصات القضائية. وتقوم المحكمة الأعلى أساساً، وإن يكن على غير سبيل الحصر، باستعراض الاستئنافات المحالة من محاكم الشق الأول والبت فيها. كما أن لها سلطة تناول أعمال الاستعراض القضائي المفوضة لها من محكمة القضاء العالي والمحكمة المدنية العالية. وتتولى دائرة المحاكم الإدارية شؤون إدارة كلا النوعين من المحاكم الإدارية. وحيث إن الهيكل مرن، فإذا ما قرر البرلمان في المستقبل إنشاء حق استئناف أو اختصاص قضائي جديد، فلن يكون من الضروري إنشاء محكمة إدارية جديدة لإقامته.

١٣٠- ومحكمة الشق الأول مقسمة في الوقت الراهن إلى خمس غرف - الغرفة التنظيمية العامة، وغرفة الاستحقاقات الاجتماعية، وغرفة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وغرفة معاشات الحرب وتعويضات القوات المسلحة، وغرفة الضرائب.

١٣١- وتشمل مسؤوليات الرئيس الأقدم للمحكمة عرض آراء قضاة المحكمة على الوزراء والبرلمان، والتدريب والإرشاد والرفاه. وبالإضافة إلى ذلك، فوض وزير العدل للرئيس الأقدم بعضاً من سلطاته بموجب قانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥، ولا سيما بالنسبة للانضباط القضائي لمعظم قضاة المحاكم الإدارية وأعضائها.

١٣٢- وتضع لجنة إجراءات المحاكم الإدارية القواعد التي تحكم ممارسات وإجراءات محاكم الشق الأول والمحكمة الأعلى. وقد أنشئت اللجنة في أيار/مايو ٢٠٠٨. وعقب تحويل المحاكم الإدارية إلى محاكم شق أول ومحكمة أعلى، حل محل القواعد القائمة بشأن جميع المحاكم الإدارية قواعد مخصوصة بالغرف وضعتها اللجنة.

(م) مجلس القضاء الإداري والمحاكم الإدارية

١٣٣- مجلس القضاء الإداري والمحاكم الإدارية هيئة عامة استشارية غير مجزأة إلى أقسام؛ وهي الهيئة التي خلفت مجلس المحاكم الإدارية. وبالإضافة إلى تولى الدور السابق لمجلس المحاكم الإدارية فيما يتعلق بالمحاكم الإدارية والتحريات، فإنه يُبقي نظام القضاء الإداري ككل قيد الاستعراض بهدف تسهيل الوصول إليه وجعله عادلاً وكفئاً. كما أنه يقدم المشورة إلى الوزراء والرئيس الأقدم بشأن وضع نظام جديد ويحيل مقترحات التغيير إليهم. ويسعى المجلس إلى كفالة أن تعكس العلاقات بين المحاكم والمحاكم الإدارية وأمين المظالم ومقدمي التوسيات

البديلة للمنازعات حاجات المستخدمين. وللمجلس مقعد قانوني في لجنة إجراءات المحاكم الإدارية بما يكفل له أن يكون في مركز عملية صنع قواعد المحاكم الإدارية.

(ن) المنظمات غير الحكومية

١٣٤- هناك الكثير من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية العاملة في المملكة المتحدة. ولأغراض الضرائب، تتخذ المنظمات غير الحكومية في المقام الأول شكل الجمعية الخيرية. ولا يوجد نظام موحد تُحكم في إطاره الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية في المملكة المتحدة. وينظم تشغيل الجمعيات الخيرية في كل من إنكلترا وويلز وآيرلندا الشمالية قواعد مختلفة.

١٣٥- وفي إنكلترا وويلز، يجب على الهيئات الراغبة في الاستفادة من مركز "العمل الخيري" أن تسجل نفسها على أنها "جمعيات خيرية"، وهي عملية تشرف عليها لجنة أعمال الخير. وبصرف النظر عن عدد من الاستثناءات، فإنه يجب أن تتم عملية التسجيل وفقاً لقانون الجمعيات الخيرية لعام ١٩٩٣ (بصيغته المعدلة بواسطة قانون الجمعيات الخيرية لعام ٢٠٠٦).

١٣٦- كما يشرف على عمل الجمعيات الخيرية في اسكتلندا هيئة إشرافية: دائرة تنظيم العمل الخيري الاسكتلندي. ولكي تُعتبر الهيئة المعنية "جمعية خيرية"، فيجب عليها أن تمثل للأحكام المنصوص عليها في قانون الجمعيات الخيرية وأوصياء الاستثمار (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٥ وأن تسجل نفسها بعد ذلك في سجل الجمعيات الخيرية الاسكتلندية.

١٣٧- والقانون المتعلق بالجمعيات الخيرية في آيرلندا الشمالية مختلف تماماً لأنه لا يتعين على الجمعيات الخيرية أن تضطلع بتسجيل إلزامي. إذ إنها تضطلع بوظائفها في المقام الأول بموجب قانون الجمعيات الخيرية (آيرلندا الشمالية) لعام ١٩٦٤ وقانون الجمعيات الخيرية (آيرلندا الشمالية) لعام ١٩٨٧. وتشرف إدارة التنمية الاجتماعية^(٣٩) على عمل الجمعيات الخيرية.

١٣٨- ويفضي التعريف كجمعية خيرية في المملكة المتحدة إلى عدد من المزايا الضريبية. وعموماً، يمكن للجمعيات الخيرية في المملكة المتحدة أن تطالب بإعفاءات ضريبية على معظم الإيرادات أو المكاسب وكذلك على أرباحها من بعض الأنشطة. وعلاوة على ذلك، يحق للجمعيات الخيرية أيضاً أن تطالب برد الضرائب على الإيرادات المتحصلة التي دفعت عليها ضرائب بالفعل.

(٣٩) .www.dsdni.gov.uk

ثانياً - الإطار القانوني العام الذي تتوافر داخله حماية حقوق الإنسان

ألف - قبول معايير حقوق الإنسان الدولية

١٣٩ - صدقت المملكة المتحدة على صكوك الأمم المتحدة الرئيسية التالية بشأن حقوق الإنسان:

- (أ) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- (ب) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- (ج) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- (د) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- (هـ) اتفاقية حقوق الطفل؛
- (و) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- (ز) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٤٠ - وصدقت المملكة المتحدة على البروتوكولات الاختيارية الخاصة باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٤١ - ولم تصدق المملكة المتحدة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

١٤٢ - كما قدمت المملكة المتحدة تقريراً كجزء من عملية الاستعراض الدوري الشامل.

١٤٣ - لا تُضمن المعاهدات الدولية التي تصدق عليها المملكة المتحدة مباشرة في قوانين المملكة المتحدة. وإنما تمثل المملكة المتحدة عموماً لالتزاماتها الدولية بواسطة سن أو تعديل تشريعات محلية لكفالة التوافق مع التزاماتها التعاقدية. وتدخل الحكومة تلك التغييرات، متبعة في ذلك الإجراءات البرلمانية المعتادة، قبل أن تصبح طرفاً في المعاهدة. ولن تصدق المملكة المتحدة على معاهدة ما لم تكن الحكومة مقتنعة بأن القانون والممارسة المحليين يمكنها من الامتثال لها. ويتم الامتثال للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وغيرها من معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية، بهذه الطريقة.

باء - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١ - الحماية والتضمين الدستوريان

١٤٤ - ليس للمملكة المتحدة دستور مدون كجزء من شرعتها الوطنية. وقد تمتع الشعب في المملكة المتحدة طويلاً بتقاليد قوية من الحريات الفردية، غير أنه لم يكن من السهل على الدوام القول بما ينطوي عليه ذلك بالضبط - أو ماذا يمكن عمله عندما تتعارض الحريات غير المدونة مع القوانين الأخرى.

١٤٥ - تستودع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي صدقت عليها المملكة المتحدة، في نصوصها الحقوق المدنية والسياسية الأساسية. ورغم أن المملكة المتحدة متقيّدة بالامتثال للالتزامات بموجب الاتفاقية كمسألة يستوجبها القانون الدولي ناتجة عن التصديق، فإن الاتفاقية لم تُضمّن مباشرة في شرعة المملكة المتحدة ولم يتم إنفاذ حقوق الاتفاقية مباشرة أمام محاكم المملكة المتحدة. وقد أدخلت المملكة المتحدة قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ ("القانون") لإعطاء مزيد من التأثير للحقوق الواردة في الاتفاقية. وقد دخل هذا القانون حيز النفاذ في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

١٤٦ - والقانون يُمكن ضحايا انتهاك حقوق الاتفاقية من الشكوى مباشرة لمحاكم المملكة المتحدة والحصول على انتصاف يشمل الأضرار، إذا ما تبين حدوث انتهاك. ويكفل القانون أن تكون حقوق الاتفاقية، والأحكام الداعمة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، متاحة بالكامل أمام محاكم المملكة المتحدة. كما يكفل بأنه يتعين على البرلمان أن يتمتع بتأني، عند النظر في التشريعات المقترحة، في السؤال الصعب المتعلق بأين يكمن التوازن بين حقوق الأفراد وحاجات المجتمع بأكمله. ويتمثل المبدأ الرئيسي للقانون في أنه ينبغي أن يكون هناك توافق بقدر الإمكان مع حقوق الاتفاقية، وأنه يقدم بياناً قانونياً واضحاً لحقوقهم الأساسية وحرّياتهم الأساسية.

١٤٧ - ويتطلب القانون من محاكمنا أن تحترم القوانين التي يصدرها البرلمان. بيد أنه يسمح لمحكمة أعلى أن تعلن أنه لا يمكن إعطاء قانون ما معنى متوافق مع حقوق الاتفاقية. ويمكن للبرلمان حينئذ أن يبت فيما إن كان يعدل القانون وكيفية ذلك. وبهذه الطريقة يوازن القانون بين حقوق ومسؤوليات صنع القوانين والأجزاء القضائية من دستورنا، تاركاً الكلمة الأخيرة في هذا الصدد للعملية الديمقراطية.

١٤٨ - ويعتبر القانون نقلة كبرى في أعمال النظام السياسي والقانوني في المملكة المتحدة. وقبل صدور القانون، لم تكن شرعة المملكة المتحدة تنص على أن تحترم السلطات العامة والمحاكم حقوق الاتفاقية؛ وكانت المحاكم تنظر في الاتفاقية في حالات استثنائية فقط، ومثلاً إذا كان تشريع المملكة المتحدة غامضاً.

١٤٩- ويجب على جميع السلطات العامة الرئيسية (مثل الحكومة المركزية والمحلية، والجيش، والشرطة، إلى آخره) أن تكفل، بموجب القانون، أن يكون كل ما تقوم به متوافقاً مع حقوق الاتفاقية ما لم يجعل قانون صادر عن البرلمان ذلك مستحيلاً.

١٥٠- ويعمل القانون بثلاثة طرق رئيسية. أولاً، يستلزم تفسير جميع التشريعات ووضعها موضع التنفيذ على نحو يتفق مع حقوق الاتفاقية ما أمكن. فإن لم يكن ذلك ممكناً، جاز لمحكمة ما أن تشطب تشريعاً ثانوياً أو لا تطبقه (مثل اللوائح أو الأوامر)، أو أن تعلن، إذا كانت محكمة أعلى درجة، عدم توافقه مع تشريع أولي. ومن شأن هذا أن ينشئ سلطة تسمح لوزير من الوزراء بإصدار أمر إصلاحي لتعديل التشريع بحيث يتمشى مع حقوق الاتفاقية.

١٥١- وفي كل مناسبة أعلنت فيها المحاكم، حتى الآن، أن التشريعات لا تتوافق مع حقوق الاتفاقية (وحيثما لم يُنقض ذلك في الاستئناف)، أحالت الحكومة مسألة عدم التوافق إلى البرلمان لإيجاد حل تشريعي أو هي بصدد فعل ذلك.

١٥٢- ثانياً، يُحرّم القانون على أي سلطة عامة أن تتصرف على نحو لا يتوافق مع حقوق الاتفاقية ويسمح برفع دعوى في هيئة قضائية أو محكمة في المملكة المتحدة ضد السلطة التي فعلت ذلك. بيد أنه لم تكن أي سلطة عامة لتتصرف بشكل غير قانوني بموجب القانون إلا إذا لم يكن بمقدورها أن تتصرف بشكل مختلف نتيجة لحكم في تشريع أولي (مثلاً، قانون آخر صادر عن البرلمان).

١٥٣- تبحث المحاكم، "بتفحص متمعن"، لترى إن كان التدخل في الحق المقصود ضرورياً حقاً لإيجاز واحد أو أكثر من الأهداف المذكورة التي تعترف بها الاتفاقية. فإذا ما كان الجواب بالنفي، فإن المحكمة تتوصل إلى أن السلطة العامة تصرفت بشكل غير قانوني. بيد أن المحاكم لن تعمل ببساطة على إحلال رأيها محل رأي صانع القرار، ومن ثم فإن دورها يظل دور "الاستعراض" وليس إعادة الفصل بالكامل في القرار الأصلي. والذي حدث فقط أن طابع الاستعراض أصبح أكثر كثافة في الوقت الحالي.

١٥٤- وثالثاً، يجب على المحاكم والهيئات القضائية في المملكة المتحدة أن تأخذ في الحسبان حقوق الاتفاقية في جميع القضايا المرفوعة أمامها. وهذا يعني على سبيل المثال أن عليها أن تطور القانون العام على نحو يتفق مع حقوق الاتفاقية. وعليها أن تراعي سوابق ستراسبورغ القضائية. فمثلاً، استند إلى القانون في الفصل في قضايا تنطوي على تضارب مصالح متعلقة بالخصوصية وحرية التعبير.

١٥٥- ويفرض القانون أيضاً واجباً على وزراء الحكومة عند اقتراح تشريع جديد. فبمقتضى القانون، ينبغي للوزير المسؤول عن أي تشريع رئيسي مقترح أن يقدم بياناً للبرلمان بشأن توافق أحكام مشروع القانون مع حقوق الاتفاقية. فذلك يضمن أن تراعي الحكومة

تأثير التشريع على حقوق الإنسان قبل مناقشة المشروع في البرلمان؛ ويساعد البرلمان على أداء مهمة الفحص المنوطة به.

١٥٦- وفي المذكرات التفسيرية المرفقة بمشروع القانون، تُوجه الحكومة الانتباه أيضاً إلى أهم قضايا حقوق الإنسان الناشئة من المشروع. وفي أثناء عرض مشاريع القوانين على البرلمان، تنظر اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بحقوق الإنسان في معظمها ويمكنها تقديم اقتراحات بشأن كيفية زيادة الاتساق بين المشروع والاتفاقية أو غيرها من صكوك حقوق الإنسان.

١٥٧- ومنذ عام ٢٠٠٠، حدث في مرة واحدة فقط أن عُرض مشروع قانون على البرلمان مشفوع ببيان بعدم إمكان التصديق على توافقه مع حقوق الاتفاقية. وكان هذا المشروع هو المشروع الذي أصبح فيما بعد قانون الاتصالات لعام ٢٠٠٣ الذي يعالج القيود على تمويل الدعاية السياسية. وقد أيدت اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بحقوق الإنسان هذا النهج في ذلك الحين وأقره البرلمان الذي اعتمد التشريع. واعتبرت المحكمة العليا ومجلس اللوردات بعد ذلك أن التشريع متوافق مع حقوق الاتفاقية، وتم إقراره. وستنظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في هذه القضية بالذات.

١٥٨- وأوكل اتفاق بلفاست لعام ١٩٩٨ إلى لجنة حقوق الإنسان بأيرلندا الشمالية مهمة تقديم المشورة إلى وزير شؤون أيرلندا الشمالية بشأن "إمكانية تحديد حقوق في تشريعات ويستمنستر مكاملة لتلك الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على نحو يعكس الظروف الخاصة لأيرلندا الشمالية". وفي إثر اتفاق سانت أندروز المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أنشئ منتدى لشرعة الحقوق من أجل مساندة هذه العملية. وقدم المنتدى توصياته في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى لجنة حقوق الإنسان بأيرلندا الشمالية التي قدمت مشورتها إلى الحكومة في أول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، واضعة تقرير المنتدى في اعتبارها. وتنظر الحكومة في الوقت الراهن في هذه المشورة وتعزم استطلاع رأي الجمهور حول الاقتراحات.

١٥٩- تنص المادة ١(٢) من القانون على أن تسري حقوق الاتفاقية في الشرعة المحلية رهناً بأي تقييد أو تحفظ مبين. ويحق للمملكة المتحدة، بموجب المادة ١٥ من الاتفاقية، أن تقيّد التزاماتها في ظروف استثنائية ومنصوص عليها. وتحفظ المادة ١٤ من قانون حقوق الإنسان المتخذه من قبل المملكة المتحدة بموجب الشرعة الدولية. وبالمثل، يحق للمملكة المتحدة، بموجب المادة ٥٧ من الاتفاقية، أن تُدخل تحفظاً بشأن التزاماتها بمقتضى الاتفاقية في ظروف منصوص عليها. وتكفل المادة ١٥ من القانون أن تنطبق هذه التحفظات على الشرعة المحلية لكفالة الاتساق مع تحفظات المملكة المتحدة بموجب القانون الدولي. وفي الوقت الحاضر، أدخلت المملكة المتحدة تحفظاً واحداً على الاتفاقية، ألا وهو التحفظ على المادة ٢ من البروتوكول الأول.

والمادة ١٥ تساند هذا التحفظ صراحة وتنبط بوزير الدولة سلطة تعيين تحفظات أخرى على الاتفاقية قد تقوم المملكة المتحدة بإدخالها في المستقبل.

١٦٠- وينطبق قانون حقوق الإنسان أيضاً على الإدارات والهيئات التشريعية التي نُقلت إليها السلطات بوصفها سلطات عامة، إلا أنها تخضع أيضاً لاشتراطات قانونية إضافية من أجل الامتثال للاتفاقية. ويشترط قانون اسكتلندا لعام ١٩٩٨، الذي أنشأ البرلمان الاسكتلندي والهيئة التنفيذية الاسكتلندية أن يتصرف الوزراء الاسكتلنديون بما يمثل لحقوق الاتفاقية، وينص على أن أي تصرف من قبلهم يخالف الاتفاقية يعتبر متجاوزاً لسلطتهم. كما ينص على أن أي تشريع يصدره البرلمان الاسكتلندي ويكون غير متوافق مع الاتفاقية يعتبر متجاوزاً للاختصاص التشريعي للبرلمان ومن ثم فإنه يعتبر غير صحيح. ومن شأن ذلك أن يسمح للمحاكم المحلية أن تشطب أي تشريع اسكتلندي لا يكون متوافقاً مع الاتفاقية. وبالمثل، يشترط قانون آيرلندا الشمالية الذي أنشأ جمعية آيرلندا الشمالية، أن يتصرف وزراء آيرلندا الشمالية بما يتوافق مع حقوق الاتفاقية ويعتبر القانون المخالف للاتفاقية متجاوزاً للصلاحيات^(٤٠). وبموجب قانون حكومة ويلز لعام ٢٠٠٦، تُعتبر الأحكام الواردة في تدابير الجمعية الوطنية لويلز غير المتوافقة مع الاتفاقية غير صحيحة. والإجراءات التي تتخذها حكومة جمعية ويلز والتي تكون بالمثل غير متوافقة مع الاتفاقية تُعتبر متجاوزة للصلاحيات. ومن ثم يمكن للمحاكم أن تشطب أي تشريع ويلزي لا يكون متوافقاً مع الاتفاقية.

٢- الإصلاح الدستوري

١٦١- نشرت الحكومة في تموز/يوليه ٢٠٠٧ "الكتاب الأخضر لنظام الحكم في بريطانيا": برنامج يقترح نطاقاً من الخيارات الرامية إلى تدعيم العلاقة بين الحكومة والبرلمان والشعب.

١٦٢- وتم القيام بتقديم تقارير ومشاورات شتى. وتضمن الكتاب الأخضر رغبة في مواصلة مناقشة الأفكار الخاصة ببيان للحقوق والمسؤوليات يكون له طابع رسمي أكبر، وصياغة العلاقة بين الأفراد وبين الدولة والمواطنين. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، نشرت الحكومة كتاباً أخضراً عن هذا الموضوع عنوانه "الحقوق والمسؤوليات: تطوير إطارنا الدستوري". وتهدف المشاورات العامة إلى استكشاف أفضل وسيلة للبناء على قانون حقوق الإنسان بما يجسد الحقوق والمسؤوليات والقيم التي يقوم عليها مجتمع المملكة المتحدة.

١٦٣- وتقوم الحكومة بوضع مشروع قانون للإصلاح الدستوري ونظم الحكم يشمل أحكاماً بشأن قضايا من قبيل التصديق على المعاهدات الدولية، ووضع الخدمة المدنية على أساس قانوني، والقواعد الخاصة بعزل ووقف أعضاء مجلس اللوردات.

(٤٠) s. 6 (2) (c) Northern Ireland Act, 1998

٣- سبل الانتصاف والتعويض ورد الاعتبار

المعونة القانونية

١٦٤- يوجد في جميع الولايات القضائية الثلاث للمملكة المتحدة نظام شامل يمكن لأي شخص محتاج إلى مشورة قانونية أو تمثيل قانوني في المحكمة أن يحصل من خلاله على مساعدة مالية من الأموال العامة. ويشار إلى هذا المخطط باسم "المعونة القانونية" ويعتبر أساسياً لإعمال الحقوق القانونية لكل فرد. والمخطط موجه إلى أصحاب الدخل المنخفضة والمتواضعة ويمكن منحه بالكامل أو رهناً بمساهمة مالية من الفرد. وإذا مُنحت المعونة القانونية فإن القضية تنظر بالطريقة المعتادة، فيما عدا أنه لا تنتقل أي نقود فيما بين الفرد ومحاميه؛ إذ تتم جميع المدفوعات من خلال صندوق المعونة القانونية. وتُسند المسؤولية الوزارية عن المعونة القانونية في إنكلترا وويلز إلى وزير العدل وإلى الوزراء الاسكتلنديين في اسكتلندا.

١٦٥- وفي إنكلترا وويلز، تدير لجنة الخدمات القانونية شؤون المعونة القانونية التي تدخل في نطاق مسؤولية كل من رئيسي الدائرة القانونية المجتمعية ودائرة الدفاع الجنائي.

١٦٦- وتقوم شبكة من صناديق المنظمات، في إطار الدائرة القانونية المجتمعية، بتوفير وتشجيع الخدمات القانونية المدنية. وترد القواعد المتصلة بتوفير المعونة القانونية المدنية في مدونة التمويل. ولا يُمنح الفرد مساعدة مالية إلا إذا كانت قضيته تدخل في نطاق المخطط واستوفى باستطلاع الموارد والاستحقاقات. وتدير لجنة الخدمات القانونية، بالإضافة إلى تقديم المساعدة القانونية، خط مساعدة هاتفي يوفر مشورة قانونية مجانية وسرية ومستقلة.

١٦٧- تقدم دائرة الدفاع الجنائي معونة قانونية جنائية لمساعدة الأفراد الذين يخضعون للتحقيق أو يواجهون تهماً جنائية. وتحدد المحكمة التي تنظر فيها الدعوى أهلية الحصول على المعونة القانونية الجنائية أولاً. ولا يكون المدعى عليه مؤهلاً للحصول على المعونة إلا إذا استوفى استطلاع الموارد المالية وأوفى باختبار "مصلحة العدالة". ولا يحتاج المدعى عليه في محاكم التاج إلا للوفاء باختبار مصلحة العدالة. بيد أنه يجوز للمحكمة أن تصدر أمراً باستعادة النفقات المتكبدة إذا ارتأت بأن في وسع المدعى عليه أن يدفعها. وقد قررت الحكومة، في أعقاب مشاورات، أن تمد نطاق اختبار الأهلية المالية إلى محكمة التاج وستطرح مخططاً جديداً في خمس محاكم اختبرت باكراً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، يتلوها تنفيذ وطني تدريجي فيما بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٠.

١٦٨- وفي اسكتلندا، يتولى مجلس المعونة القانونية إدارة أمور المعونة القانونية. ويشمل ذلك تقديم المشورة والمساعدة والبت فيمن ينبغي أن يحصل على مساعدة مالية. وكما هو الحال في إنكلترا وويلز، ينقسم المخطط تحت عنوانين: المساعدة القانونية المدنية والمساعدة القانونية الجنائية. ولكي يكون الفرد مؤهلاً للحصول على معونة قانونية مدنية فإنه يجب أن يكون مؤهلاً من الناحية المالية ولديه أساس قانوني لرفع دعواه، ويجب ألا تكون لديه مساعدة مالية

متاحة من جهة أخرى. ولكي يكون الفرد مؤهلاً للحصول على معونة قانونية جنائية، فإنه يجب عليه أن يدلل على أن دخله ورأس ماله في الحدود المالية الراهنة التي يحددها البرلمان.

١٦٩- وفي آيرلندا الشمالية، تعتبر لجنة الخدمات القانونية لآيرلندا الشمالية مسؤولة عن تقديم المعونة القانونية. وتحدد الأهلية في الأمور المدنية أو الجنائية بواسطة استطلاع الموارد المالية والاستحقاقات.

١٧٠- وفي حالة ما إن شعر فرد ما بأن حقوقه بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان قد انتهكت وينوي عرض دعواه على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن هناك عدداً من المخططات المتاحة لتزويده بمشورة ومساعدة قانونيتين. وداخلياً، يجوز مساعدة فرد ما، في إطار مخطط المساعدة القانونية، بواسطة محام خبير أو مستشار قانوني في المراحل الأولية من تطبيقه. وفي حالة ما أن تعلن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ قبول الالتماس، فإنه يجوز للفرد أن يحصل على مساعدة مالية من ستراسبورغ مباشرة. وتحدد الأهلية على أساس ما إن كان الفرد يعتبر مؤهلاً داخلياً للحصول على معونة قانونية محلية أم لا.

١٧١- وتقدم مراكز قانونية في عدد من المناطق الحضرية مشورة قانونية وتمثيلاً قانونياً يمكن أن يكونا مجانيين تبعاً للموارد المالية. وكثيراً ما تشتمل تلك المراكز القانونية، الممولة من مصادر شتى، على سلطات حكومية محلية، عادة ما تستخدم محامين متفرغين مدفوعي الأجر، ويضم الكثير منها أيضاً عاملين مجتمعيين. وتكرس معظم هذه المراكز وقتها لمشاكل الإسكان والاستخدام والضمان الاجتماعي والهجرة. كما تتاح المشورة المجانية في مكاتب مشورة المواطنين، ومراكز مشورة المستهلكين والمشورة الإسكانية وفي مراكز مشورة متخصصة تديرها منظمات طوعية شتى. ويقدم المركز القانوني لشؤون اللجوء والخدمة الاستشارية للهجرة، وكلاهما يحصل على تمويل حكومي، مشورة ومساعدة مجانيين للمتمسكي اللجوء، مع قيام الخدمة الاستشارية للهجرة بتقديم مشورة ومساعدة مجانيين أيضاً لأشخاص لديهم حقوق استئناف لقرارات الهجرة.

٤- التعويض عن الإدانة أو الاعتقال الخطأ

١٧٢- تقوم لجنة استعراض الدعاوى الجنائية^(٤١) بالتحقيق والنظر في دعاوى الإدانة الخاطئة المزعومة وتحيل القضايا الملائمة إلى محكمة الاستئناف.

١٧٣- وبموجب قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٨٨، يحق لشخص مدان بارتكاب جريمة جنائية شطبها محكمة الاستئناف أن يتقدم بطلب إلى وزير الدولة للحصول على تعويض. وإذا تُوفي الشخص المعني، يجوز لممثله الشخصي أن يقدم طلباً بهذا الشأن إلى وزير الدولة.

(٤١) أنشئت بموجب قانون الاستئناف الجنائي لعام ١٩٩٥ وأصبحت سارية المفعول في عام ١٩٩٧.

١٧٤- وعند بت وزير الدولة فيما إن كان ينبغي دفع تعويض بموجب قانون عام ١٩٨٨، فإنه ينظر فيما إن كان قرار محكمة الاستئناف بإلغاء الإدانة أو بمنح عفو يرجع إلى حقائق جديدة أو اكتشفت حديثاً تثبت "بما لا يدع مجالاً للشك المعقول" وقوع خطأ قضائي. وهذا المعيار أقل تقييداً من ذلك المنصوص عليه في المادة ١٤(٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تقضي بأن تكون الحقائق الجديدة أو المستجدة "قاطعة" في بيان وقوع خطأ قضائي، ويراعي وزير الدولة أيضاً، لدى التوصل إلى قرار بشأن مدى وجوب التعويض، ما إذا كان الشخص طالب التعويض مسؤولاً كلياً أو جزئياً عن عدم الكشف عن الواقعة الجديدة.

١٧٥- ولا تنص المادة ١٣٣ من قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٨٨ على التعويض في الحالات التي يكون الشخص قد اعتقل فيها اعتقالات احتياطياً بتهمة ارتكابه جريمة لم تُرفع بشأنها دعوى لاحقاً، أو في الحالات التي يكون قد صدر فيها حكم بالبراءة من المحكمة أثناء المحاكمة، أو في الحالات التي يكون الاستئناف قد قُدم فيها خلال المدة العادية المقررة للاستئناف. وفي هذه الظروف، يجوز لوزير الدولة بناء على طلب يُقدم إليه، أن يأذن بدفع تعويض على سبيل الهبة.

١٧٦- ولا يُنظر في التعويض إلا في الحالات التي يكون فيها اعتقال مقدم الطلب قد نتج عن خطأ جسيم من جانب أحد أفراد الشرطة أو سلطة عامة أخرى، أو في ظروف استثنائية أخرى، مثل ظهور وقائع أثناء المحاكمة تثبت براءة المتهم من أي شبهة. ولا يُنظر في طلبات التعويض مجرد أن الادعاء فشل أثناء المحاكمة أو الاستئناف في إثبات التهمة الموجهة إلى المتهم بما لا يدع مجالاً للشك معقول.

١٧٧- وإذا رأى وزير الدولة أن منح التعويض مبرر بموجب المادة ١٣٣ من قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٨٨، يتولى خبير مستقل تحديد المبلغ بموجب هذا التشريع، ويتعهد وزير الدولة بدفع أي مبلغ من المال يوصي به الخبير المصطلح بالتقييم كمنحة على سبيل الهبة. كما يقر الخبير في جميع المطالبات الناجحة دفع أي تكاليف قانونية معقولة يكون مقدم الطلب قد تحملها.

١٧٨- وللأشخاص المستبقين في الحبس لأسباب أخرى بدون سند قانوني، وذلك على سبيل المثال بسبب خطأ في حساب مدة العقوبة التي قررتها المحكمة، أو تقصير في سرعة الاستجابة لقرار أصدرته المحكمة بالإفراج عن شخص بكفالة، أن يتقدموا أيضاً بطلبات إلى وزير الدولة للحصول على تعويض على سبيل الهبة. ولهم أيضاً اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.

٥- ضحايا الجرائم

١٧٩- يجوز للمحكمة أن تأمر الجاني لدى إدانته بدفع تعويض للمجني عليه عما أصابه من ضرر شخصي أو عما نتج عن الجريمة من خسارة أو تلف. والمحاكم في إنكلترا وويلز ملزمة بالنظر في التعويض في كل قضية تستدعي ذلك، وبيان الأسباب التي تستند إليها في الحالات التي لا تحكم فيها بدفع تعويض للمجني عليه. وتعويض المجني عليه يجب أن يسبق دفع الغرامة فيما لو كانت المحكمة تنظر في كليهما. كما أن تحصيل المبالغ المدفوعة على سبيل التعويض يجب أن يسبق تحصيل الغرامات.

١٨٠- وفي الحالات التي ترفض فيها دائرة الادعاء التابعة للتاج رفع القضية، يجوز للمجني عليهم أن يقوموا برفع الدعوى بمفردهم. علماً بأنهم نادراً ما يفعلون ذلك في الواقع. كما يجوز للمجني عليهم رفع دعوى عن الأضرار التي لحقتهم أمام المحاكم المدنية. وقد تم تبسيط إجراءات التقاضي كيما يتسنى للأشخاص الذين ليست لديهم دراية قانونية أن يرفعوا دعاوى للمطالبة بمبالغ صغيرة للتعويض عن الضرر أو التلف.

١٨١- وللمجني عليهم من أي جنسية، إذا لحقهم ضرر حسيم نتيجة ارتكاب جريمة عنيفة في إنكلترا أو ويلز أو اسكتلندا أن يقدموا طلباً للتعويض من الأموال العامة بموجب نظام تعويض الإصابات الجنائية، ويتم تقدير التعويض على أساس تسعيرة للتعويضات. وتتراوح التعويضات ما بين ١٠٠٠ جنيه إسترليني وربع مليون جنيه إسترليني بالنسبة لأشد الإصابات جسامة.

١٨٢- وتوجد ترتيبات أخرى مستقلة في آيرلندا الشمالية، حيث يجوز في ظروف معينة أن يُدفع تعويض من الأموال العامة عن الإصابات الناجمة عن جرائم وعن الأضرار التي تلحق بالمتلكات نتيجة لأفعال ارتكبت بسوء نية، ويشمل ذلك ما ضاع على أصحابها من كسب نتيجة لذلك.

١٨٣- توجد في المملكة المتحدة ثلاث منظمات تقدم دعماً عاماً لضحايا الجريمة: دعم المجني عليه، والتي تغطي إنكلترا وويلز، ودعم المجني عليه في اسكتلندا ودعم المجني عليه في آيرلندا الشمالية. وتحصل هذه المنظمات على تمويل من الحكومة.

١٨٤- نشرت الحكومة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ "ميثاق المجني عليهم" الجديد الذي أصبح لاحقاً اشتراطاً قانونياً من خلال مدونة ممارسات المجني عليهم في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ويملك المجني عليهم في الوقت الحالي حقاً قانونياً في الحصول على نوعية مرتفعة من الخدمات من وكالات العدالة الجنائية. كما أن المدونة تذكر للمجني عليهم كيفية التقدم بشكوى إذا لم يكونوا قد حصلوا على نوعية مرتفعة من الخدمات. وسيعطي الطرح المقبل لميثاق الشهود في العام المقبل للشهود مجموعة متماثلة من مستويات الخدمات. ويُعطى لجميع ضحايا جريمة مبلغ عنها نشرة "ضحايا الجريمة" التي تعطيهم مشورة عملية عن ماذا يفعلون في أعقاب وقوع جريمة ما. وتشرح لهم ببساطة عمليات الشرطة والمحكمة، وكيفية التقدم بطلب تعويض وما هي أشكال العون الأخرى المتاحة.

٦- الآلية الوطنية لتنفيذ حقوق الإنسان

(أ) اللجنة المشتركة المعنية بحقوق الإنسان

١٨٥- أنشأ البرلمان، كوسيلة للمساعدة في الإشراف على التقدم المحقق في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في المملكة المتحدة، لجنة متخصصة - اللجنة المشتركة المعنية بحقوق الإنسان - للاضطلاع بالتحقيق في قضايا حقوق الإنسان ورفع تقارير عن نتائجها وتوصياتها إلى البرلمان.

١٨٦- وتتألف اللجنة من اثني عشر عضواً يعينهم كل من مجلس العموم ومجلس اللوردات. وتفحص اللجنة جميع مشاريع القوانين الحكومية وتختار ما يكون له منها تأثير شديد على حقوق الإنسان من أجل مواصلة فحصها. ولئن كان لا يجوز للجنة معالجة القضايا الفردية، فإنها تنظر في كيفية تعامل الحكومة مع أحكام محاكم المملكة المتحدة والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حيثما وجدت انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي إطار هذا العمل، تنظر اللجنة في كيفية لجوء الحكومة إلى الأوامر الإصلاحية لتعديل التشريعات التي تعلن المحاكم عدم توافقها مع حقوق الاتفاقية.

(ب) لجنة حقوق الإنسان

١٨٧- في المملكة المتحدة ثلاث لجان وطنية لحقوق الإنسان، هي: لجنة المساواة وحقوق الإنسان (EHRC) ولجنة حقوق الإنسان في آيرلندا الشمالية (NIHRC)، واللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان (SCHR). وجميع هذه اللجان ممولة من الحكومة لكنها مستقلة عنها.

١٨٨- ولجنة حقوق الإنسان بآيرلندا الشمالية هيئة قانونية مستقلة أنشئت في عام ١٩٩٩. ويتمثل دورها في إذكاء الوعي بأهمية حقوق الإنسان في آيرلندا الشمالية، وإعادة النظر في القانون والممارسة السائدين، وإسداء المشورة للحكومة بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها لحماية حقوق الإنسان في آيرلندا الشمالية. وتستطيع هذه اللجنة إجراء تحقيقات، ومساعدة الأفراد عند قيامهم برفع الدعاوى القضائية، كما تستطيع رفع الدعاوى القضائية بنفسها.

١٨٩- أنشئت لجنة المساواة وحقوق الإنسان في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ويتمثل اختصاصها في الدفاع عن المساواة وحقوق الإنسان للجميع، والعمل على القضاء على التمييز، والحد من عدم المساواة، وحماية حقوق الإنسان، وإقامة علاقات جيدة بين المجتمعات المحلية، وضمان فرصة معقولة للجميع للمشاركة في المجتمع. ويشمل اختصاصها إنكلترا وويلز واسكتلندا. وتعمل اللجنة على الجمع بين أعمال لجان المساواة السابقة في بريطانيا العظمى (لجنة المساواة العنصرية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق المعاقين) كما تتحمل المسؤولية عن الأشكال الجديدة المنصوص عليها في قانون التمييز (العمر أو الميول الجنسية أو الدين أو المعتقد)، إضافة إلى حقوق الإنسان. ولديها سلطات لإنفاذ تشريعات المساواة، وولاية لتشجيع الامتثال لقانون حقوق الإنسان.

١٩٠- وقد أنشئت اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨. بموجب قانون اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦. والغرض الرئيس من اللجنة هو تعزيز حقوق الإنسان وتشجيع أفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان (ولن يشمل اختصاصها تشريعات المساواة، لأن ذلك خارج اختصاص البرلمان الاسكتلندي). كما أن باستطاعتها استعراض القانون الاسكتلندي والتوصية بتعديله وبتعديل سياسات السلطات العامة الاسكتلندية وممارساتها. ومن سلطتها القانونية الحصول على المعلومات ودخول أماكن الاحتجاز، والتدخل في الإجراءات القانونية في قضايا حقوق الإنسان.

٧- حماية البيانات وحرية الإعلام

١٩١- يمنح قانون حرية الإعلام لعام ٢٠٠٠، الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الناس الحق في الحصول على المعلومات التي بحوزة السلطات العامة. وينطبق هذا القانون على المعلومات المسجلة التي بحوزة السلطات العامة في إنكلترا وآيرلندا الشمالية وويلز. أما اسكتلندا فلها تشريعها المماثل وهو: قانون حرية الإعلام (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٢.

١٩٢- ويتلقى القطاع العام خارج هيئات الحكومة المركزية ما لا يقل عن ٨٧ ٠٠٠ طلب يتعلق بحرية الإعلام سنوياً. وفي عام ٢٠٠٧، تلقت الحكومة المركزية ما يناهز ٣٣ ٠٠٠ طلب. وفي عام ٢٠٠٧، تم الوفاء بنسبة ٦٣ في المائة من الطلبات القابلة للحل المقدمة إلى الحكومة المركزية بشكل كامل. واحتسب نسبة ١٥ في المائة بشكل جزئي. ويجوز لمقدم الطلب الذي لا يُرضيه قرار السلطة العامة بشأن الحصول على المعلومات، أن يطلب من السلطة العامة إجراء مراجعة داخلية. فإن ظل على ما هو عليه من عدم الرضا، جاز له أن يشتكي إلى المفوض المستقل المعني بالإعلام، ثم إلى المحكمة المستقلة المختصة بالإعلام.

١٩٣- والحكومة ملتزمة بضمان الاضطلاع بتبادل المعلومات بأسلوب مأمون وخاضع للرقابة، مع تسليمها بضرورة وضع الضوابط القانونية الإجرائية لضمان عدم تبادل المعلومات على نحو غير ملائم أو غير متكافئ.

١٩٤- وينظم قانون حماية البيانات لعام ١٩٩٨ معالجة البيانات الشخصية؛ وقد دخل حيز النفاذ في آذار/مارس ٢٠٠٠ (ليحل محل قانون حماية البيانات لعام ١٩٨٤). ويقضي هذا القانون بأن تمثل المنظمات والأفراد لمبادئ حماية البيانات. وتشمل هذه المبادئ ضمان النزاهة والشرعية في معالجة البيانات؛ وضمان عدم معالجة تلك البيانات إلا لأغراض محددة ومشروعة وضمان دقة البيانات.

١٩٥- ويُعتبر مفوض الإعلام سلطة إشرافية مستقلة مسؤولة عن إنفاذ التشريعات المتصلة بحرية الإعلام وحماية البيانات. كما تنهض مفوضية الإعلام بالنهوض بحسن الممارسات بشأن النفاذ إلى المعلومات الرسمية وحماية المعلومات الشخصية بالبت في الشكاوى المؤهلة، وتوفير المعلومات والتوجيه للأفراد والمنظمات واتخاذ الإجراءات الملائمة عند خرق القانون.

٨- الشكاوى المقدمة ضد الجهاز التنفيذي

١٩٦٦- يحق لمن اعتقد من أفراد الجمهور أنه عومل معاملة غير منصفة نتيجة سوء الإدارة أن يقوم بالتحقيق في شكواه مكتب المفوض البرلماني المعني بالإدارة - الذي يشار إليه في كثير من الأحيان على أنه "أمين المظالم" - والذي أنشأه قانون المفوض البرلماني لعام ١٩٦٧.

١٩٧٧- وللمفوض البرلماني أن يحقق في الإجراءات المتخذة "أثناء أداء الوظائف الإدارية" من جانب إدارات الحكومة المركزية، أو بالنيابة عنها. ويجب أن تُقدم الشكاوى في أول الأمر إلى عضو في البرلمان يقرر ما إذا كان ينبغي تحويلها إلى المفوض أم لا. والمفوض مستقل عن الحكومة، ويقدم تقاريره إلى لجنة في مجلس العموم وتُنشر تقاريره.

١٩٨٨- وأنشئ عدد من مكاتب "أمين المظالم" أخرى من أجل الحكم المحلي، ودائرة الصحة الوطنية ومكتب أمين المظالم المعني بالخدمات القانونية.

١٩٩٩- وهناك أمناء مظالم مستقلون لاسكتلندا وويلز وآيرلندا الشمالية. وبموجب قانون أمين المظالم للخدمات العامة لاسكتلندية لعام ٢٠٠٢، فإن الحكومة الاسكتلندية ملزمة قانوناً بالتعاون في التحقيقات التي يجريها أمين المظالم وإتاحة التقارير له كي يفحصها. وأنشأ قانون أمين المظالم المعني بالخدمات العامة (ويلز) لعام ٢٠٠٥ منصب أمين المظالم المعني بالخدمات العامة لويلز لإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في ادعاءات سوء الممارسة في عملية إدارة الخدمات العامة في ويلز. وينص القانون الخاص بالمفوض البرلماني لعام ١٩٦٩ (الذي حل محله المرسوم الخاص بأمين المظالم لعام ١٩٩٦) على إنشاء وظيفة أمين مظالم لمراقبة عمل الإدارات الحكومية لآيرلندا الشمالية. وينص القانون الخاص بالمفوض المعني بالشكاوى لعام ١٩٦٩ (الذي حل محله المرسوم المتعلق بالمفوض المعني بالشكاوى لعام ١٩٩٦) على مراقبة مشاهمة للقطاع العام الأوسع في آيرلندا الشمالية.

٩- الشكاوى المقدمة ضد الشرطة

٢٠٠٠- في إنكلترا وويلز، تنظر اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة، التي بدأت عملها في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، في الشكاوى المقدمة ضد الشرطة، وهي تحل محل هيئة الشكاوى المقدمة ضد الشرطة السابقة.

٢٠٠١- واللجنة مسؤولة عن ضمان وجود ترتيبات مناسبة للنظر في الشكاوى أو الادعاءات المتعلقة بسوء سلوك أي ضابط شرطة أو أحد أفراد هيئة موظفي الشرطة. كما تملك صلاحية إجراء تحقيقات مستقلة في الشكاوى المقدمة بشأن الحوادث الأشد خطورة. وقد أنشئت اللجنة من أجل زيادة الثقة في نظام الشكاوى، وتعزيز احترام حقوق الإنسان الخاصة بالأفراد بضمان إجراء تحقيقات مستقلة في الشكاوى.

٢٠٠٢- وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تلقت اللجنة ٩٩٨ ٢٨ شكاوى (بزيادة قدرها ١٠ في المائة عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧). وتألقت هذه الشكاوى من ٤١ ٥٨٤ ادعاء، من

بينها ٦٨٣ ١٢ ادعاء (٣٠ في المائة) تم التحقيق فيها (من جانب الشرطة واللجنة معاً). ومن التحقيقات المستكملة، تبين أن ٣٨٩ ١ ادعاء (١١ في المائة) مثبتة بالأدلة (وهذا يعادل ٣,٣ في المائة من مجموع الادعاءات).

٢٠٣- ومنذ تولي اللجنة عملها في أول نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بدأت ١٨٩ تحقيقاً مستقلاً في أخطر المسائل (أي تلك التي يحقق فيها محققو اللجنة المدربون). ومن مجموع ١٤٧ تحقيقاً مستقلاً بدأ في الفترة ما بين أول نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، استكمل ٩٠ تحقيقاً في نفس الفترة.

٢٠٤- أما في اسكتلندا، فإن الشكاوى المقدمة ضد الشرطة تحقق فيها قوة الشرطة المعنية في أول الأمر. فإن لم يقتنع الشاكي بطريقة التحقيق في الشكاوى، يجوز له إحالة المسألة إلى المفوض المعني بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة في اسكتلندا الذي أنشئ منصبه بموجب قانون الشرطة والنظام العام والعدالة الجنائية (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٦. وقد تلقى المفوض في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ما يبلغ ٣٢٢ طلباً للتحقيق، وتلقى في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما يبلغ ٣٧٨ طلباً للتحقيق.

٢٠٥- وأنشأ قانون الشرطة (آيرلندا الشمالية) لعام ١٩٩٨ أمانة مظالم الشرطة لآيرلندا الشمالية، وهي هيئة مستقلة مكلفة بالتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد الشرطة. ويشرف أمين المظالم إشرافاً مستقلاً على نظام الشكاوى المقدمة ضد الشرطة، ويجب إحالة جميع الشكاوى المتعلقة بالشرطة إلى مكتبه. وعندما يتبين لأمين المظالم أن ثمة جريمة ارتكبت، فإنه يقدم نتائج تحقيقاته، مشفوعة بتوصياته، إلى رئيس النيابة العامة كي ينظر فيها. وعندما يتبين وقوع مخالفة للنظام، تحال المسألة، مشفوعة بتوصيات، إلى رئيس الشرطة أو مجلس حفظ النظام تبعاً لأقدمية الضابط.

جيم - الإطار الذي يتوافر داخله النهوض بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١- دور البرلمان الوطني ومؤسسات حقوق الإنسان

٢٠٦- لجنة حقوق الإنسان لها دور رئيسي تقوم به على الصعيد الوطني في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في كافة أنحاء المملكة المتحدة حيث إن هذا أحد مسؤولياتها الجوهرية. كما تقدم اللجنة مساهمة رئيسية. إذ توفر اللجنة، بقيامها بتمحيص أعمال الحكومة وتحميلها بالمسؤولية عنها بناء على ذلك، نظام ضوابط وتوازنات كفتاً.

٢- التدريب القضائي والقانوني والرسمي والتثقيف في مجال حقوق الإنسان

٢٠٧- كان إقرار قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ حدثاً هاماً في التاريخ القانوني والدستوري للمملكة المتحدة. فقد جعل الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية

لحقوق الإنسان نافذة مباشرة في محاكم المملكة المتحدة؛ وتطلب ذلك وضع برنامج تدريبي ضخم لجميع من يعملون في النظام القانوني. وقد دخل القانون حيز النفاذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ من أجل إتاحة الوقت لإعادة تدريب القانونيين.

٢٠٨- وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، نسق مجلس الدراسات القضائية تدريباً لجميع القضاة على قانون حقوق الإنسان. وكان التدريب في إطار حلقات دراسية تتألف من محاضرات تمهيدية ودراسات حالات وجلسات عامة. وكان من بين المتحدثين السير نيكولاس براتزا، قاضي المملكة المتحدة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والقاضي لوزيوس وايلدهاير، رئيس المحكمة.

٢٠٩- ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ فصاعداً، وُفِر التدريب على نفس المنوال للمستشارين القانونيين للقضاة الجزئيين - مستشارو القضاة ومستشارو المحاكم - مع تخصيص يوم لتحديد المعارف والمهارات في مطلع خريف عام ٢٠٠٠، قبل تنفيذ القانون مباشرة. ثم نُظِم تدريب للقضاة أوكلت مهمته إلى المستشارين القانونيين.

٢١٠- وقدم مجلس نقابة المحامين لبريطانيا العظمى تدريباً رسمياً في مجال حقوق الإنسان لنحو ٦٠٠٠ محامي مرافعة. ووفرت دائرة النيابة العامة دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام لجميع المدعين العامين، وأصدرت دليلاً إرشادياً لكل موظفيها يتضمن جميع القضايا الأوروبية ذات الصلة، ووفرت تحديثات قانونية بشأن الأحكام القضائية كل أسبوعين.

٢١١- وأدرج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المقرر الدراسي الخاص بشهادة كليات الحقوق في جميع جامعات المملكة المتحدة، كما لا تخلو منه الدورات المهنية للمحامين ووكلاء القضايا.

٢١٢- ومع ذلك، اعترفت الحكومة، في مطبوعها المعنون *Review of the Implementation of the Human Rights Act* (استعراض تنفيذ قانون حقوق الإنسان) لعام ٢٠٠٦، بأن هناك سوء فهم واسع النطاق للقانون بين العاملين في القطاع العام، وأوصى الاستعراض بالتعجيل بوضع برنامج للتدريب والتوعية. ونتيجة لذلك، وزعت وزارة العدل أكثر من ١٠٠٠٠٠ نسخة من كتيب جديد بعنوان *Human Rights: Human Lives* (حقوق الإنسان: حياة الإنسان) على الإدارات الحكومية الأخرى وعلى الهيئات التي تحصل على دعمها والمنظمات الأخرى في القطاع العام ككل. كما أصدرت طبعة ثالثة من دليلها الذي حظي بقبول حسن والمعنون *Guide to the Human Rights Act* (دليل لقانون حقوق الإنسان). وكل مطبوع من هذه المطبوعات متاح بالاتصال المباشر، علاوة على أنه يمكن الحصول على نسخ ورقية منها بالطلب.

٢١٣- وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، أصدرت وزارة الصحة وثيقة معنونة *Human Rights in Healthcare - A Framework for Local Action* (حقوق الإنسان في الرعاية الصحية - إطار للعمل المحلي). ويوفر هذا الإطار للمنظمات التابعة لدائرة الصحة الوطنية إرشادات عن كيفية

تطبيق النهج القائمة على حقوق الإنسان لتحسين التخطيط للخدمات وتقديمها. وتعمل وزارة الصحة أيضاً مع خمسة هيئات استمائية تابعة لدائرة الصحة الوطنية على وضع مجموعة من الأدوات العملية لحقوق الإنسان. وسيبدأ العمل بهذه الأدوات ومعها إطار منقح على الصعيد الوطني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨^(٤٢).

٢١٤- وفي إطار برنامج أوسع نطاقاً لحقوق الإنسان، نتج عن استعراض عام ٢٠٠٦، أنشأت الحكومة أيضاً فريقاً من كبار المسؤولين لفحص أداء نظام العدالة الجنائية في مجال حقوق الإنسان، كما أنشأت موقعاً جديداً على شبكة الويب لتقديم المشورة العلمية للعاملين في هذا النظام. وإضافة إلى ذلك، ابتكرت الحكومة وقدمت تدريباً أكثر فعالية في مجال حقوق الإنسان داخل الوزارات.

٢١٥- واستهلت الحكومة، بغية تدريب المسؤولين العموميين في مجال حقوق الإنسان، حزمة تدريب إلكترونية في آذار/مارس ٢٠٠٨. وهذه الحزمة عبارة عن برنامج تعليم إلكتروني يهدف إلى إذكاء الوعي بحقوق الإنسان وكذلك تعزيز "ثقافة حقوق الإنسان" في كافة أجزاء القطاع العام. وتتألف الحزمة من عدد من دراسات الحالة التي يتوفر للفرد بعد إتمامها تفهم أكبر بتطبيق حقوق الإنسان في عمله. والحزمة متاحة لجميع السلطات العامة (والجمهور بصفة عامة) من خلال "المدرسة الافتراضية" التابعة للمدرسة الوطنية للحكومة وتقوم وزارة العدل والمدرسة الوطنية بترويجها على نطاق واسع.

٣- التثقيف بحقوق الإنسان بين المجتمع الأوسع نطاقاً

٢١٦- نشرت الحكومة في تموز/يوليه ٢٠٠٨، مورداً جديداً لمدرسي المرحلة الأساسية ٣ (تلاميذ تتراوح أعمارهم بين ١١-١٤ سنة) في إنكلترا يسمى "Right Here, Right Now: Teaching Citizenship through Human Rights" (هنا بالضبط، الآن في التو واللحظة: تدريس حقوق المواطنة من خلال حقوق الإنسان). وهذا المورد جزء من مشروع "حقوق الإنسان في المدرسة"، وهو شراكة بين وزارة العدل والمعهد البريطاني لحقوق الإنسان، ويشمل أيضاً إدارة الأطفال والمدارس والأسر، ومنظمة العفو الدولية، وعدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى. ويهدف المورد، من خلال ١٢ خطة من الدروس، إلى ربط مفاهيم حقوق الإنسان العالمية بالخبرة اليومية، وذلك بالتركيز على ما تعنيه حقوق الإنسان في التطبيق العملي. ويتمثل هدفه في بعث الحياة في حقوق الإنسان داخل الصفوف الدراسية، وتشكيل الأساس لمناقشات وحوارات متجددة، وكفالة أن يفهم كل شخص في المدرسة حقوقه وحقوق كل من حوله. وتزِيل البرنامج من على الإنترنت متاح بالبحان^(٤٣).

(٤٢) http://www.dh.gov.uk/en/Publicationandstatistica/Publications/PublicationsPolicyAndGuidance/DH_088970

(٤٣) http://www.teachernet.gov.uk/_doc/12717/Right%20Here,%20Right%20Now%20-%20Final%20Teachernet%20Version%2020-0802008.pdf

(أ) توعية ومشاركة الجمهور

٢١٧- يتعرض قانون حقوق الإنسان، منذ بدء نفاذه في عام ٢٠٠٠، لعداء من بعض الأوساط الإعلامية ومن أحزاب المعارضة. فتشويه الوقائع في القضايا البارزة وتكرار الأساطير التي لا أساس لها متأصلان في المخيلة الشعبية، مما يفضي إلى إساءة فهم الناس للقانون إساءة شديدة. وإذا كانت الدراسة^(٤٤) التي أمرت بها الحكومة قد خلصت إلى أن ٨٤ في المائة ممن استطلعت آراؤهم في عام ٢٠٠٦ كانوا يرون ضرورة لوجود قانون يحمي حقوق الإنسان في المملكة المتحدة، فإن ٤٣ في المائة منهم كانوا يرون أن عدداً مبالغاً فيه من الناس (لا سيما طالبي اللجوء والأجانب والأشخاص الساعين إلى الحصول على مزايا مالية والحامين) يستغل القانون لمصلحته. وتسعى الوزارات الحكومية منذئذ لإصدار بلاغات سريعة ودقيقة رداً على أي بيانات غير صحيحة تصدر بشأن القانون، عبر إنشاء شبكة جديدة من موظفي الإعلام المعنيين بحقوق الإنسان.

٢١٨- كما تعمل الحكومة على إذكاء وعي الجمهور بشأن حقوق الإنسان من خلال مناسبات عامة متنوعة بالتنسيق مع دار المحفوظات الوطنية وتحسين التنسيق مع عمل المنظمات غير الحكومية (على سبيل المثال من خلال منتدى المساواة والتنوع الذي يشمل هيئات المساواة الثلاث وعدة منظمات غير حكومية أخرى).

(ب) نشر صكوك حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

٢١٩- هناك طرق شتى يتم من خلالها نشر المواد المتصلة بحقوق الإنسان الدولية في كافة أنحاء المملكة المتحدة. وصكوك الأمم المتحدة التي توقع عليها المملكة المتحدة يقوم مكتب مطبوعات صاحبة الجلالة بنشرها (بالنيابة عن الحكومة)، ويتم تقديمها إلى البرلمان ويتاح الاطلاع عليها في المكتبات ويمكن شراؤها. وتقوم الحكومة بإعداد التقارير الخاصة بالامتثال للالتزامات الدولية بموجب صكوك الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان وتتيح للبرلمان والهيئات المعنية وأفراد الجمهور الاطلاع عليها. وفضلاً عن ذلك، تتولى فرادى الإدارات الحكومية المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ صكوك الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان (والامتثال لها) تصدير عملية نشرها. وينطبق نفس المبدأ في حالة تشريعات حقوق الإنسان الداخلية حيث تكون الإدارة المتصدرة مسؤولة أيضاً عن نشر محتويات المقترحات.

٢٢٠- ونتيجة لمجالات سلطة معينة في ميدان حقوق الإنسان على الصعيدين الداخلي والدولي، خصص كل من وزارة العدل ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث صفحة عن حقوق الإنسان في موقعيهما على شبكة الويب:

(أ) وزارة العدل

'١' حقوق الإنسان الدولية:

؛www.dca.gov.uk/poples-rights/human-rights/int-human-rights.htm

'٢' إرشادات حقوق الإنسان:

.www.justice.gov.uk/guidance/humanrights.htm

(ب) وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث:

'١' الاستراتيجية الحكومية بشأن حقوق الإنسان الدولية:

.www.fc.gov.uk/humanrights

٢٢١- تنشر وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث "تقرير سنوي عن حقوق الإنسان". ويوفر هذا التقرير نظرة عامة عن النشاط العالمي للوزارة بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك أولوياتها المواضيعية الرئيسية، والبلدان التي تثير أكثر الانشغال.

٤- الشراكة مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني

المنظمات غير الحكومية

٢٢٢- منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لها دور رئيسي تقوم به في حماية حقوق الإنسان في المملكة المتحدة والنهوض بها وتعزيزها. وترى الحكومة أن هناك فوائد في علاقات العمل الوثيقة مع تلك الهيئات في رسم سياسة حقوق الإنسان الداخلية وفي التشاور معها قبل الاجتماعات الحكومية الدولية. كما أن لهذه الهيئات دور رئيسي تقوم به في توفير التدريب على حقوق الإنسان فيما بين المسؤولين الحكوميين وفي إذكاء وعي الجمهور بقضايا حقوق الإنسان الرئيسية.

٥- التعهدات

٢٢٣- المملكة المتحدة ملتزمة تماماً بعمل الأمم المتحدة الرامي إلى زيادة احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وبناء عليه، فقد تعهدت بالعمل في شراكة مع مجلس حقوق الإنسان من أجل توطيد حقوق الإنسان في صلب كيان الأمم المتحدة؛ ومواصلة دعم هيئات الأمم المتحدة؛ والعمل على تحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي؛ وترسيخ أعلى مستويات حقوق الإنسان داخلياً.

٦- المبادرات الدولية

٢٢٤- المملكة المتحدة ملتزمة، علاوة على ترسيخ حقوق الإنسان داخلياً، بتعزيزها وحمايتها دولياً. وتعمل حكومة المملكة المتحدة في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم من خلال اتصالاتها الثنائية؛ وعضويتها في المنظمات الدولية؛ ومن خلال المعونة والمساعدة الإنمائية؛ والشراكة مع المجتمع المدني.

٢٢٥- وشاركت المملكة المتحدة مشاركة فعالة، في إطار الأمم المتحدة، في إنشاء مجلس حقوق الإنسان، وتركز الآن على جعل الهيئة فعالة قدر الإمكان. وإضافة إلى ذلك، فإن

المملكة المتحدة ملتزمة بأن تحقق اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة نتائج بالتنسيق مع أطراف أخرى في إطار الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويتمثل جانب كبير من هذا الإطار في العمل القيم الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. والمملكة المتحدة تمنح المفوضية في الوقت الحالي تبرعاً قدره ٢,٥ مليون جنيه إسترليني سنوياً، زيادة على مساهمتنا في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٢٢٦- وتعاون المملكة المتحدة بالكامل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وترحب بزيارات جميع الإجراءات الخاصة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانت المملكة المتحدة هي الراعي الرئيسي لمبادرة نُحِت في إنشاء منصب المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة.

٢٢٧- وتشجّع المملكة المتحدة التصديق على صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي تعمل على ضمان نجاح تنفيذها من خلال البرامج الإنمائية وغيرها من برامج المساعدة. فعلى سبيل المثال، سعت المملكة المتحدة بقوة على الصعيد العالمي، على مدى السنوات الخمس الماضية، لتشجيع التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها الاختياري، وقدمت مساعدة تقنية عملية حيثما كان ذلك مفيداً. وفضلاً عن ذلك، تدعم المملكة المتحدة أيضاً بفعالية الإجراء ٢، وهو برنامج للأمم المتحدة يهدف إلى إدماج أعمال حقوق الإنسان التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الأنشطة الأساسية على المستوى القطري وتعزيزها وتبسيطها.

٢٢٨- وإضافة إلى الأمم المتحدة، تشارك المملكة المتحدة بفعالية في نطاق كامل من قضايا حقوق الإنسان مع منظمات دولية وإقليمية أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي ومجموعة الـ ٨ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والكونغرس ومجلس أوروبا والبنك الدولي ومنظمات أخرى كثيرة. وتهدف المملكة المتحدة إلى تعزيز إدراج حقوق الإنسان على نحو أفضل في النظام الدولي ككل، وضمان جعل حقوق الإنسان في جوهر نطاق الأعمال التي تضطلع بها الهيئات الدولية بأكمله.

٢٢٩- وتعترف المملكة المتحدة بأن التنمية وحقوق الإنسان مترابطان ومتضافان، وبالتالي فإنها تدعم الاستراتيجيات الإنمائية القطرية القيادة التي تندمج فيها حقوق الإنسان. وتعمل إدارة التنمية الدولية على دعم الحكومات الشريكة في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز قدرة الناس على المطالبة بحقوقهم.

٢٣٠- والمملكة المتحدة ملتزمة بإقامة شراكات فعالة مع الحكومات الأخرى. ويتم إنجاز ذلك عبر التزام مشترك بتحقيق ثلاثة أهداف هي: الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ واحترام حقوق الإنسان وغيرها من الالتزامات الدولية؛ وتعزيز الإدارة والمساءلة المائتين.

٢٣١- وتضع المملكة المتحدة هذه السياسات موضع التنفيذ عبر مجموعة من البرامج: فمثلاً، فيما يتعلق بالحقوق في التعليم، التزمت بإنفاق ٨,٥ مليارات جنيه إسترليني لدعم التعليم بحلول عام ٢٠١٦، وذلك في الأغلب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي

جنوب آسيا. أما بالنسبة للتمتع بأعلى المستويات الممكنة من الصحة البدنية والعقلية، فالمملكة المتحدة تحتل المرتبة الثانية بين المانحين الثنائيين العاملين على مكافحة الإيدز؛ وقد تعهدت بدفع مبلغ ١,٥ مليار جنيه إسترليني على مدى الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨.

٢٣٢- وتنفيذاً لالتزامها بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، تعمل المملكة المتحدة بروح التشاور والانفتاح والمساءلة. وتعمل المملكة المتحدة، من خلال عضويتها في عدد كبير من الهيئات الدولية، ومن خلال الشبكة العالمية من سفارات المملكة في الخارج، على مساندة رغبة الجميع في أعمال نطاق كامل من حقوقهم الفردية.

دال - عملية رفع التقارير على الصعيد الوطني

٢٣٣- يحدد الجدول التالي الإدارات الحكومية الرئيسية المسؤولة عن عملية رفع التقارير بموجب سبعة صكوك رئيسية للأمم المتحدة صدقت عليها المملكة المتحدة والاستعراض الدوري الشامل

صك الأمم المتحدة	الإدارة الحكومية الرئيسية	التنسيق مع الأقاليم التابعة للتاج	التنسيق مع أقاليم ما وراء البحار
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	إدارة المجتمعات المحلية والحكومات المحلية	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	وزارة العدل	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	وزارة العدل	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	مكتب المساواة بين الجنسين	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث
اتفاقية مناهضة التعذيب وأشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	وزارة العدل	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث
اتفاقية حقوق الطفل	إدارة الأطفال والمدارس والعائلات	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	إدارة الأشغال والمعاشات	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث
الاستعراض الدوري الشامل	وزارة العدل	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث

ثالثاً - معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة

التدابير المتخذة للقضاء على التمييز ولضمان المساواة

٢٣٤- يوجز الجدول الوارد أدناه التشريعات التي تم سنّها منذ عام ١٩٩٨ لضمان المساواة أمام القانون، والمساواة في الحماية بموجب القانون، وعدم التمييز.

٢٣٥- ومن أهم الأعراف الرئيسية التي يعمل على أساسها دستور المملكة المتحدة غير المدون "حكم القانون". ويتمثل ذلك في الاعتقاد بأن جميع الأشخاص والسلطات متساوون أمام القانون. ولا يعمل ذلك العرف فقط على توطيد مفهوم الضوابط والتوازنات المتأصل في أي مجتمع ديمقراطي، وإنما على توطيد فكرة المساواة القانونية أيضاً. ويفيد إعمال تلك القاعدة، بدون أي استثناء أو اشتراطات، أن فكرة المساواة لها شأن دستوري كبير داخل المملكة المتحدة. وتدلل المادة ١ من قانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥ على الأهمية المستمرة لذلك العرف في المملكة المتحدة حيث تنص على:

"ليس في هذا القانون ما يؤثر بشكل سلبي على:

(أ) المبدأ الدستوري القائم بشأن حكم القانون؛

(ب) أو دور وزير العدل الدستوري القائم بالنسبة لهذا المبدأ".

٢٣٦- سُن العديد من التشريعات الرامية إلى حظر التمييز في بريطانيا العظمى على مدى الأربعين سنة الماضية. وكان أول هذه التشريعات قانون العلاقات العنصرية لعام ١٩٦٥ (ألغى في الوقت الحالي وحل محله قانون العلاقات العنصرية لعام ١٩٧٦) وتلاه قانون المساواة في الأجور لعام ١٩٧٠ ثم قانون التمييز بين الجنسين لعام ١٩٧٥. وأدخل قانون التمييز على أساس الإعاقة في عام ١٩٩٥. وسُنّت تشريعات أخرى في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ لحظر التمييز على أساس الميول الجنسية أو الدين أو المعتقد أو السن في مجال الاستخدام والتدريب المهني، من أجل تنفيذ التوجيه الإطاري الأوروبي. وفي عام ٢٠٠٧ حُظر التمييز على أساس الدين أو المعتقد أو الميول الجنسية خارج أماكن العمل.

٢٣٧- وقانون التمييز على أساس الإعاقة هو التشريع الوحيد المتعلق بالتمييز على نطاق المملكة المتحدة. وتنطبق قوانين مكافحة التمييز الأخرى الموصوفة هنا على بريطانيا العظمى. وتتوافق تشريعات آيرلندا الشمالية التي تحظر التمييز مع تشريعات بريطانيا العظمى عموماً.

٢٣٨- وتحظر التشريعات في مجال مكافحة التمييز عموماً التمييز المباشر والتمييز غير المباشر والإيذاء والتحرش. وتحظر التمييز في مجالات الاستخدام (والمجالات ذات الصلة بالاستخدام)، والتدريب المهني (بما فيه التعليم التكميلي والتعليم العالي)، والتعليم في المدارس، وتوفير السلع والمرافق والخدمات، وعضوية النوادي الخاصة، وإدارة المباني وتخصيصها، وممارسة الوظائف العامة.

٢٣٩- كما تفرض التشريعات التزامات إيجابية على السلطات العامة لتعزيز تكافؤ الفرص على أساس العرق والإعاقة ونوع الجنس. ونموذج "الواجب الإيجابي" هذا يقتضي من السلطات العامة أن تأخذ بزمام المبادرة لاستئصال التمييز وتعزيز تكافؤ الفرص لدى وضع وتنفيذ السياسات والخدمات وبصفتها أرباب عمل. وقد تقتضي الواجبات اتخاذ إجراءات إيجابية للتصدي للحرمان وإدراج المساواة في جميع مجالات عمل السلطات العامة.

٢٤٠- ونشرت الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ كتاباً استشارياً، "A framework for fairness: proposals for a Single Equality Bill for Great Britain". وتلقت الحكومة أكثر من ٤٠٠٠ رد، من بينها حوالي ٦٠٠ رد من منظمات. وقد اتبعت المشاورات في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٨ بكتابي أوامر يحددان سياسة الحكومة المقترحة بشأن مشروع قانون المساواة الجديد. وقد أُحيل مشروع القانون نفسه إلى الدورة الخامسة للبرلمان (٢٠٠٩-٢٠١٠) وتم تقديمه في تلك الدورة.

٢٤١- وفي آيرلندا الشمالية، وُضعت أدوات حماية إضافية لتعزيز المساواة. فقد أنشئت لجنة المساواة لآيرلندا الشمالية عقب اتفاق بلفاست لعام ١٩٩٨. وتشمل مهامها تعزيز تكافؤ الفرص؛ والعمل الإيجابي؛ والعلاقات الجيدة بين الناس من مختلف المجموعات العنصرية. كما ترأب اللجنة فعالية التشريعات الخاصة بمكافحة التمييز وبالمساواة؛ وواجب المساواة القانوني المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون آيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨، بما في ذلك سلطات التحقيق لضمان الامتثال.

٢٤٢- ويتضمن قانون حكومة ويلز أحكاماً معدة لتعزيز المساواة وحماية الحقوق. ويجب على وزراء ويلز اتخاذ ترتيبات للتأكد من أن حكومة جمعية ويلز "تولي الاعتبار اللازم للمبدأ الذي يقتضي بتكافؤ الفرص للجميع".

التدابير العملية

٢٤٣- أدخل قانون المساواة لعام ٢٠٠٦ عدداً من التدابير العملية الرامية إلى تعزيز المساواة في المملكة المتحدة. ولم ينص القانون على إنشاء لجنة المساواة وحقوق الإنسان فقط، وإنما يعمل على تمكين هذه الهيئة أيضاً من العمل كمناصر مستقل للمساواة وحقوق الإنسان في المملكة المتحدة. كما يفرض القانون "واجب المساواة بين الجنسين" على جميع السلطات العامة ومن ثم فإنه يجب على السلطات العامة أن تأخذ بزمام المبادرة في النهوض بالمساواة بين الجنسين بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يمد نطاق القانون ليحظر التمييز على أساس الميول الجنسية أو الدين أو المعتقد فيما يتعلق بتوفير السلع والمرافق والخدمات وممارسة الوظائف العامة.

٢٤٤- يتحمل مكتب أوجه المساواة الحكومي المسؤولية عن استراتيجية الحكومة الشاملة وأولوياتها بشأن المساواة، حيث يتصدر العمل بالنسبة لسياسات وتشريعات المساواة. ويكفل المكتب، إذ يعمل في مختلف أنحاء الحكومة، أن يتم إدماج سياسة المساواة بحزم في نهج الحكومة، ويشرف على تحقيقها وتنفيذها بفعالية. ويتجلى التزام الحكومة المتواصل بمعالجة عدم المساواة بواسطة إدراج اتفاق الخدمة العامة المتساوية في خطط مصروفاتها المستقبلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (الاستعراض الشامل للمصروفات ٢٠٠٨-٢٠١١). والهدف من هذا الاتفاق هو التركيز بشكل محدد على المساواة فضلاً عن المساعدة في تنفيذ جدول أعمال الحكومة بشأن المساواة في جميع الإدارات.

٢٤٥- كان للتدابير الرامية إلى معالجة عدم المساواة في المجتمع أولوية عالية في جدول أعمال الحكومة، ولم يكن مجال تركيز سياسات الحكومة موجهاً فقط إلى المضارين من انخفاض الدخل. إن نهج الحكومة أوسع نطاقاً ويهدف إلى معالجة الأسباب المؤتلفة والمتراطة للإقصاء الاجتماعي (وعواقبه). وتتصدر فرقة العمل المعنية بالإقصاء الاجتماعي العمل في هذا الشأن، فتحدد أولويات الحكومة، وتختبر الحلول وتسهل من تنفيذ السياسات في كافة أجزاء الحكومة، وبالتالي توصيلها من الحكومة إلى المجتمع. وتشمل التدابير المتخذة خططاً مركزة على بث الحيوية في المجتمع المحلي؛ وبرامج تهدف بوجه خاص إلى تحسين صحة الأطفال ورفاههم في المناطق المحرومة؛ وزيادة تمويل الخدمات المقدمة للفقراء وتحسين أداؤها؛ وخطط وحوافز مركزة على إعادة تشغيل المحرومين.

التدابير التشريعية المتصلة بالمساواة وحقوق الإنسان منذ

عام ١٩٩٧ (مع تاريخ اعتمادها)

مجال الموضوع الرئيسي

قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨	العمل على إنفاذ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في المحاكم المحلية بشكل مباشر. ويحفظ الأفراد بالحق في الاستئناف أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية شريطة أن يكونوا قد استنفدوا جميع سبل الانتصاف المحلية
قانون التمييز على أساس الجنس (المرشحين للانتخابات) لعام ٢٠٠٢	يجارب التمييز المستند إلى نوع الجنس في العملية الانتخابية
قانون العلاقات العنصرية لعام ١٩٧٦ (المعدل) اللائحة التنفيذية لعام ٢٠٠٣	يعدل قانون التمييز على أساس العرق للامتثال لتوجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بالعرق لعام ٢٠٠٠ (بما في ذلك إدخال العمل بتعريف قانوني للتحرش وإبطال عبء الإثبات)
لائحة المساواة في الاستخدام (الميول الجنسية) لعام ٢٠٠٣	حظر التمييز في الاستخدام والتدريب المهني على أساس الميول الجنسية
لائحة المساواة في الاستخدام (الدين أو المعتقد)	حظر التمييز في الاستخدام والتدريب المهني على أساس الدين أو المعتقد
قانون الشراكة المدنية لعام ٢٠٠٤	الاعتراف المدني بشراكات الأقران من نفس الجنس.
قانون علاقات الاستخدام لعام ٢٠٠٤	حماية الموظفين من الفصل وإجراءات الدعاوى المهنية
قانون الاعتراف بنوع الجنس لعام ٢٠٠٤	الاعتراف المدني بالجنس المكتسب لمن يغيرون جنسهم.
قانون الأطفال لعام ٢٠٠٤	حماية الأطفال من سوء المعاملة.

التدابير التشريعية المتصلة بالمساواة وحقوق الإنسان منذ
عام ١٩٩٧ (مع تاريخ اعتمادها)

مجال الموضوع الرئيسي

تشديد العقوبات في حالات العنف المتزلي ودعم الضحايا. تعزيز الأحكام المناهضة للتمييز ضد المعوقين.	قانون العنف المتزلي والجريمة وضحاياهما لعام ٢٠٠٤ قانون التمييز على أساس الإعاقة لسنة ٢٠٠٥
إنشاء اللجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان. وحظر التمييز على أساس الميول الجنسية أو الدين أو المعتقد عند توفير السلع والخدمات وممارسة الوظائف العامة	قانون المساواة لعام ٢٠٠٦
تحقيق توازن أفضل بين الحقوق والمسؤوليات لأرباب العمل والموظفين، لا سيما في حالة الموظفين الحوامل.	قانون العمل والأسر لسنة ٢٠٠٦
مكافحة التمييز في الاستخدام على أساس السن. إنشاء لجنة لحقوق الإنسان في اسكتلندا.	لائحة المساواة في الاستخدام لعام ٢٠٠٦ (السن) قانون اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦